

السياسة الأمريكية التبشيرية تجاه التعليم العالي العام والأزهري في مصر منذ نشأة الجامعة الأمريكية حتى أعقاب ثورة عام 1952

إيمان عبد الله التهامي محمد التلال

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد - كلية الآداب - جامعة دمياط

المستخلص

يدور موضوع البحث حول " السياسة الأمريكية التبشيرية تجاه التعليم العالي العام والأزهري في مصر منذ نشأة الجامعة الأمريكية حتى أعقاب ثورة عام 1952م" ، حيث يلقي الضوء على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه التعليم في مصر بصفة عامة ، والتعليم العالي العام والأزهري بصفة خاصة ، فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية نصب أعينها التعليم ، بوصفه عنصرًا رئيسًا في علاقتها الثقافية مع مصر، وغيرها من الدول ، ليكون وسيلة تحقق من خلالها هدفها وبغيتها الأساسية وهي التبشير ، ولكي تصل إلى بغيتها لجأت إلى اتخاذ عدة وسائل وإجراءات ، وأقامت عديدًا من الأنشطة المتعلقة بالتبشير في علاقتها الثقافية مع مصر خلال القرن العشرين ، وهذه العلاقة يصعب تحديد بدايتها لتداخلها وتأثرها ببعضها ببعض ، ومن خلال البحث سوف نتحدث عن بعض الإجراءات ، والأنشطة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها تجاه التعليم العالي العام والأزهري في مصر منذ نشأة الجامعة الأمريكية حتى أعقاب ثورة يوليو 1952م ، الأمر الذي جعل الأزهر وعلماءه يتصدون لها منذ بداية الثلاثينيات من القرن العشرين. وإنجاز البحث بشكل مترابط أثرت الباحثة معالجته عبر المحاور الآتية : النشاط التبشيري للولايات المتحدة الأمريكية في مصر ، استهداف الأزهر الشريف وحادثة القس زويمر وأصدائها على المجتمع المصري الاهتمام الأمريكي بالتعليم العالي في مصر ، التعليم العالي وأهميته بالنسبة للمبشرين "صناعة القادة" ، تأسيس الجامعة الأمريكية ، بيان شبخ الأزهر حول أعمال التبشير ، حماية بريطانيا والولايات المتحدة للمبشرين بدعوى الدفاع عن الحريات الدينية ، قانون الدعوة الدينية عام 1940م، ونداءيات مناقشته ، السياسة الأمريكية تجاه التعليم العالي في أعقاب ثورة يوليو عام 1952م. وقد اعتمد البحث على مجموعة من الوثائق غير المنشورة "مضابط مجلس النواب"، والوثائق الأمريكية المنشورة، بالإضافة إلى المصادر، والمراجع العربية والمعرية، والدوريات.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي العام ، السياسة الأمريكية التبشيرية، التعليم الأزهرى.

تاريخ المقالة:

تاريخ استلام المقالة: 10 يونيو 2023

تاريخ استلام النسخة النهائية: 25 يوليو 2023

تاريخ قبول المقالة: 18 أغسطس 2023

The American Missionary Policy Towards Public and Al-Azhar Higher Education in Egypt Since the Establishment of the American University until the Aftermath of the 1952 Revolution

Iman Abdullah Al-Tuhamy Muhammad Eltlal

Assistant Professor of Modern and Contemporary History
Faculty of Arts - Damietta University

Abstract

The research deals with the American Missionary policy towards public and Al-Azhar higher education in Egypt, since the establishment of the American University until the aftermath of the 1952 revolution in Egypt. It sheds light on the US policy towards education in Egypt in general, and the public and Al-Azhar higher education, in particular. The United States focused on education as a major element in setting its cultural relationship with Egypt and other countries as well. It considered education a means through which it aimed at achieving its goal and basic purpose, which is proselytizing. The United States went through many procedures and held many activities, related to proselytizing, to be the basis of its cultural relationship with Egypt during the twentieth century. It is difficult to determine the beginning of this relationship and how far Egypt and America affected and influenced each other. In the course of this study, we will delve into various actions and initiatives carried out by the United States concerning public and Al-Azhar higher education in Egypt, spanning from the establishment of the American University to the post-1952 revolution period. This dynamic set of circumstances prompted Al-Azhar and its scholars to address these actions, a confrontation that has roots dating back to the early thirties of the twentieth century. In order to accomplish the research in a coherent manner, the researcher preferred to present it through the following axes: the missionary activity of the United States of America in Egypt; the targeting of Al-Azhar Al-Sharif; the incident of Priest Zwemer and its repercussions on the Egyptian society; the American interest in higher education in Egypt; higher education and its importance for missionaries (leaders making); the establishment of the American University; Sheikh Al-Azhar's statement on proselytizing; Britain and American protection of missionaries under the pretext of defending religious freedom; the Religious Call Act of 1940 and the repercussions of its discussion; and the US policy towards higher education in the aftermath of the July Revolution of 1952.

Keywords: General higher education, American Missionary Policy, Al-Azhar education

Article history:

Received 10 June 2023

Received in revised form 25 July 2023

Accepted 8 August 2023

مقدمة

تلجأ بعض الأمم أحياناً في علاقتها مع الآخرين إلى اتخاذ سياسة فن الممكن، أو إلى اتباع المبدأ الميكافيللي " الغاية تبرر الوسيلة " وذلك من أجل الحصول على مكسب سياسي، أو هيمنة اقتصادية، أو فرض ثقافة أو فكر على الأمم والثقافات الأخرى . وفيما يتعلق بفرض الثقافات بشكل خاص، وما تحويه من عقائد ومذاهب وفكر مخالف للثقافة الأخرى، نجد أن الدولة أو الأمة صاحبة الثقافة المراد فرضها على الآخرين، تلجأ إلى وسائل وإجراءات وأنشطة عديدة لتنتشر من خلالها ثقافتها بطرق غير مباشرة، لأن الأمر ليس بالسهل اليسير، والتأثر به لا يأتي مباشرة، لذلك تضع هذه الدولة صاحبة الثقافة المراد فرضها خطأً سياسية معينة وتقوم بتنفيذها في أوقات معينة وبين طبقات معينة إلى أن تتمكن من تحقيق غايتها قدر المستطاع واضعة في الاعتبار ما ستلاقيه من مقاومة، وما سيترتب على هذه المقاومة من آثار ونتائج، فتخطط لهذا كله بأساليب وإجراءات متنوعة.

وكما أن الثقافات بين الأمم تتجاذب وتتقارب تأثيراً وتأثراً أحياناً فإنها تتباعد وتتفاوت أحياناً أخرى، بل إنها تتعارض وتتصادم أيضاً خاصة إذا مست العقائد والمذاهب المختلفة والمتباينة، وذلك بحسب الظروف والعوامل والعناصر المكونة لكل ثقافة وكل حضارة بما تركز عليه من دعائم.

يلقي هذا البحث الضوء على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه التعليم في مصر بصفة عامة، والتعليم العالي العام والأزهري بصفة خاصة، فالتعليم هو الدعامة الأساسية التي تبني عليها الأمم حضارتها، على اعتبار أنه أحد العناصر المهمة والرئيسة التي تركز عليه ثقافة أمة أو مجتمع ما، لذا وضعته الولايات المتحدة الأمريكية نصب أعينها بوصفه عنصراً رئيساً في علاقتها الثقافية مع مصر، وغيرها من الدول ليكون وسيلة تحقق من خلالها هدفها وبغيتها الأساسية وهي التبشير ولكي تصل إلى بغيتها لجأت إلى اتخاذ عدة وسائل وإجراءات وأقامت العديد من الأنشطة المتعلقة بالتبشير في علاقتها الثقافية مع مصر خلال القرن العشرين، وهذه العلاقة يصعب تحديد بداية لتداخلها وتأثرها بعضها ببعض، ومعرفة هذا يتطلب رصد واقع كلا الثقافتين وملاحظتهما؛ حتى نستطيع الوقوف على طبيعة كلٍ منهما وتأثرها بالأخرى، والظروف والعوامل المحيطة التي تمكن إحداها من فرض نفسها على الأخرى، أو التأثير بها سلبيًا وإيجابيًا، ولكننا لن ننظر لتفصيل هذا الأمر، وهو بداية العلاقات الثقافية بين مصر والولايات المتحدة، وإنما سنتحدث عن بعض الإجراءات، والأنشطة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في

سياستها تجاه التعليم العالي العام والأزهري في مصر منذ نشأة الجامعة الأمريكية حتى أعقاب ثورة يوليو 1952م، الأمر الذي جعل الأزهر وعلماءه يتصدون لها منذ بداية الثلاثينيات من القرن العشرين .

وموضوع البحث هذا على أهميته قد أهملته الدراسات السابقة ؛ إذ لا توجد دراسات وافية لموضوع البحث، إلا إشارات عابرة، في بعض الدراسات المتعلقة بالتبشير، والإرساليات التبشيرية، والتعليم التنصيري والاستعمار، مثل دراسة الدكتور نبيل عبد الحميد سيد أحمد " إرساليات التبشير الأمريكية في البلاد العربية حتى عام 1923م، وعماد حسين " جذور الثقافة الأمريكية في مصر" ، ودراسة علاء الدين عرفات " العلاقات الأمريكية الخطوات الأولى في مصر، ومصطفى خالدي وعمر فروخ " التبشير والاستعمار في البلاد العربية " وأخيرًا دراسة إبراهيم عكاشة " ملامح من النشاط التنصيري في الوطن العربي " ، وهذه الدراسات على أهميتها لم تتناول موضوع "السياسة الأمريكية التبشيرية تجاه التعليم العالي العام والأزهري في مصر منذ نشأة الجامعة الأمريكية حتى أعقاب ثورة 1952م"، بصورة تفصيلية، ولم تتطرق إلى امتداد سياسة الولايات المتحدة تجاه التعليم العالي العام والأزهري حتى أعقاب ثورة يوليو عام 1952م، ومن هنا تأتي أهمية البحث .

ولإنجاز البحث بشكل مترابط، أثرت الباحثة معالجته عبر المحاور الآتية : النشاط التبشيري للولايات المتحدة الأمريكية في مصر ،استهداف الأزهر الشريف وحادثة القس زويمر وأصدائها على المجتمع المصري الاهتمام الأمريكي بالتعليم العالي في مصر، التعليم العالي وأهميته بالنسبة للمبشرين " صناعة القادة " ، تأسيس الجامعة الأمريكية، بيان شيخ الأزهر حول أعمال التبشير، حماية بريطانيا والولايات المتحدة للمبشرين بدعوى الدفاع عن الحريات الدينية، قانون الدعوة الدينية عام 1940م وتداعيات مناقشته، السياسة الأمريكية تجاه التعليم العالي في أعقاب ثورة يوليو عام 1952م.

وقد اعتمد البحث على مجموعة من الوثائق غير المنشورة " مضابط مجلس النواب"، والوثائق الأمريكية المنشورة، بالإضافة إلى المصادر، والمراجع العربية والمعرّبة، والدوريات التي تخدم الدراسة، والمثبتة في قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.

النشاط التبشيري للولايات المتحدة الأمريكية في مصر في إطار سياستها الثقافية تجاه مصر :

مفهوم التنصير والتبشير :

يُعرف التنصير في مفهومه اللفظي اللغوي بأنه " الدعوة إلى اعتناق النصرانية"، والتنصير في اللغة فعله نصر، والتنصير يعني الدخول في

النصرانية، وقد جاء في الصحيحين واللفظ للخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه" (1).

والتنصير في الاصطلاح هو "حركة دينية سياسية استعمارية، بدأت بالظهور إثر فشل الحروب الصليبية، بغية نشر النصرانية بين مختلف الأمم في دول العالم الثالث بصفة عامة، وبين المسلمين بصفة خاصة بهدف إحكام السيطرة على هذه الشعوب (2).

ويأخذ مصطلح التنصير مفهوم الدعوة إلى دين النصرانية، ومحاولة نشرها في أنحاء العالم بكل الوسائل، وتمثل المجتمعات الإسلامية خاصة هدفاً مباشراً وميداناً واسعاً لها (3). وهي دعوة لها برامج وخطط وإمكانات مادية ومعنوية، ولما صارت مفاهيم النصرانية اليوم تختلف عن مفاهيمها بالأمس، فإن مفهوم كلمة التبشير اليوم تعني الفكر المنحرف الذي يخدم الاستعمار (4)، ويساعده على إحكام قبضته على العالم ويقضي على الأخلاق (5).

أما التبشير فهو تعبير أطلقه رجال الكنيسة النصرانية على الأعمال التي يقومون بها لتنصير الشعوب غير النصرانية، ولا سيما المسلمون، والمبشرون هم الذين يجندون أنفسهم للقيام بمهمات التبشير، سواء أكانوا من العاملين أو العاملات في السلك الكنسي أو المتطوعين والمتطوعات من ذوي الاختصاصات الأخرى، وذلك عن طريق الدعوة إلى النصرانية صراحة أو عن طريق التعليم المنهجي، أو التثقيف العام أو الخدمات الصحية، أو الاجتماعية أو غيرها، ودس الأفكار التبشيرية فيها (6) ويستخدم مصطلح التبشير أحياناً كثيرة للتعبير عن المفهومين أو المهمتين معاً، ويؤكد هذا ما ذهب إليه رأي القائمين على التبشير الذين يرون أن الباعث الحقيقي والأول للتبشير إنما هو القضاء على الأديان غير النصرانية، للوصول إلى استعباد أتباعها، فالمعركة بين المبشرين وبين الأديان غير النصرانية ليست معركة دين، بل معركة في سبيل السيطرة السياسية والاقتصادية، حتى أن البروتستانت مثلاً لا يكتفون بأن يظل المسيحي أرثوذكسياً أو كاثوليكياً، بل يجب أن يصبح مسيحياً بروتستانتيًا (7).

كما نجد أيضاً أن المفهوم النصراني عند البعض لم يقتصر على غير النصارى من المسلمين واليهود، والوثنيين، والملاحدين، بل شمل أيضاً الطوائف النصرانية، أي إن كل طائفة تحاول إدخال الطائفة الأخرى تحت لوائها، فالكنيسة البروتستانتية تسعى لتحويل أتباع الكنيسة الكاثوليكية إلى عقائدها، والأخرى تعمل على إخضاع غيرها لسلطة البابا (8)، وعند المسيحيين الأوروبيين نجد أن التنصير هو المسيحية علي

الديانات المستوطنة في البلاد التي يتوجه إليها المنصرون لتنصيرها خصوصاً الإسلام (9).

فالتبشير حركة استعمارية وليس بحركة هداية إلى دين إلهي أيًا كان الدين الذي تدعو إليه إنما أحاييل للعيش ينصبها المستعمرون لخدمة المطامع السياسية والاقتصادية (10). كانت أوروبا بشكل عام تشجع التبشير وتنشطه وتؤوي رجاله، وآية ذلك أن هؤلاء المبشرين لا يُوجدون إلا حيث يوجد الاستعمار، فهم إذن ليسوا رسل الدين، ولا رسل سلام وإنما هم رسل الشقاق والخصام (11).

وكما سبق الذكر اتخذ التنصير الخدمات الإنسانية وسيلة للوصول إلى الناس، حيث بنى المدارس في البلدان العربية، وشجع أبناء المسلمين على تعلم اللغات الأجنبية، لكي يتسنى له زعزعة اعتقادهم بلغتهم وبالقرآن الكريم، وبنى جامعات من أجل تخريج قيادات عربية تحمل مفاهيم الثقافة الغربية، وبنى كذلك المستشفيات ودور الرعاية لنفس الغرض، وفي هذا يقول أنور الجندي في تعريفه للتبشير " التبشير تنظيم تربوي تعليمي يجري به إخراج المسلمين من عقيدتهم، ومفاهيمهم عن طريق استغلال طلاب العلم، وتحويل عقائدهم، والتأثير في مفاهيمهم وتحطيم معنوياتهم وتخريج أجيال ممسوخة مبلبلة العقائد، مضطربة الثقافة، منكرة لقيمها وثقافتها، ولغتها، وتاريخها " (12).

وهكذا ركزت الهيئات التبشيرية على الإحسان بصفة عامة، وعلي التعليم والتطبيب بصفة خاصة، فقالوا " كان التطبيب والتعليم من أهم وسائل التبشير، ويجب أن يبقى كذلك " (13).

الأصول التاريخية للبعثات التبشيرية الأجنبية في مصر :

تعود الأصول التاريخية للبعثات التبشيرية الأجنبية في مصر إلى بداية القرن التاسع عشر، عندما تولى محمد علي حكم مصر في عام 1805م، فقد شهدت مصر خلال حكمه وفود عدد كبير من الأجانب في ظل سياسته التي اتسمت بالتسامح الديني واستتباب الأمن العام (14). فكانت مصر من أكبر الولايات العثمانية التي تأثرت بالامتيازات الأجنبية (15).

حصلت الولايات المتحدة على الامتيازات الأجنبية في فترة متأخرة وتعد من آخر الدول التي نالتها، فتاريخ الامتيازات التي حصلت عليها الولايات المتحدة يرجع إلى عهد قريب في نهاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر بعد أن استفحل أمر هذه الامتيازات واصبحت تشكل خطراً كبيراً في أرجاء الدولة العثمانية (16).

ومن الواضح أن تأخر حصول الولايات المتحدة على امتيازات لها في الولايات العربية العثمانية يرجع إلى حداثة التاريخ الأمريكي، ففي البداية

كانت الولايات المتحدة عبارة عن مستعمرات إنجليزية شأنها شأن المستعمرات الإنجليزية الأخرى، لم تسمح لها بريطانيا بالتصرف في شئونها الخاصة سواء ما يتعلق منها بالشؤون الداخلية أو الخارجية، وكل ما كان لهذه الولايات من أثر في سياسة بريطانيا الخارجية هو مراعاة مصالح الولايات الخاصة في الصلات والمعاهدات التي كانت تعقدها بريطانيا مع الدول الأخرى، واستمر وضع الولايات الأمريكية على هذا الحال إلى أن تمكنت من الثورة على بريطانيا ونجحت في الحصول على الاستقلال في 4 يوليو 1776م (17).

وقد حصلت الولايات المتحدة على الامتيازات في الدولة العثمانية عام 1830م (18)، ومنذ ذلك التاريخ بدأت تعمل على المحافظة على حقوق رعاياها، فالولايات المتحدة لم يكن لها منذ البداية أطماع سياسية فتركت هذه الأطماع لكل من بريطانيا وفرنسا، وتركز اهتمامها بالمنطقة في صورة الإرساليات التبشيرية (19). ثم تلي ذلك بداية التمثيل القنصلي للولايات المتحدة في مصر بإنشاء القنصلية الأمريكية في مدينة الإسكندرية، حيث ارتبط التمثيل القنصلي للولايات المتحدة بتوقيع معاهدة الامتيازات، والذي يعد إحدى نتائجها، واعتمد في البداية على رجال الأعمال الإنجليز ممثلين عن الأمريكيين (20)، ونتج عن ذلك بداية العلاقات الرسمية بين الولايات المتحدة ومصر، وبدأ عمل القناصل الأمريكيين برعاية الأمريكيين وحمايتهم وحماية مصالحهم في مصر (21). كما بدأت تصل إلى مصر الإرساليات الأمريكية، فوصلت أول إرسالية أمريكية إلى مصر في 15 نوفمبر 1845م، قادمة من سوريا فقدمت لها الحكومة المصرية المساعدات بأشكال مختلفة، كمنحها قطعاً من الأراضي لبناء منشآت للإرسالية مثل المستشفيات والمدارس كذلك إعفائها من بعض الرسوم، وتراوح عدد هذه الإرسالية ما بين 200 إلى 300 أمريكي (22)، ومع بدايات القرن العشرين وصل إلى مصر حوالي 521 أمريكيًا، وفي عام 1917م وصل إليها 514 أمريكيًا، عملوا بالتبشير في الوجه البحري والصعيد، وقد أنفقت هذه البعثات ما يزيد عن 800 ألف جنيه إسترليني، لفتح عدة مدارس تلقى فيها الكثير من أبناء المسلمين تعليمهم (23).

ومن خلال هذه المدارس بدأت هذه الإرساليات نشاطها التبشيري الذي شكل تهديدًا خطيرًا للمجتمع الإسلامي في مصر.

حيث فطن المبشرون إلى مكانة التعليم وخطورته، فوجهوا إليه اهتمامهم، وبذلوا في سبيله كل غالٍ ونفيس، واعتبروه من أهم وسائل التنصير المعاصر فالتعليم في ظاهره عملية حضارية لتثقيف العقول وإنقاذ النفوس من ظلمات الجهل والتخلف وهو حكم لا يختلف عليه

الناس، ولا تختلف فيه الأديان، والتعليم بسبب المساحة الزمنية الكبيرة التي يستغرقها - وهي تمتد إلى ثلاث أو أربع سنوات في كل مرحلة- يمثل مجالاً خصباً جداً للتقبل، والتشبع، والتطبيع، فداخل أسوار المدرسة أو الجامعة يمكن أن يقال كل شيء، ويمكن أن يلقن أي شيء، اعتماداً على برنامج مدروس ومخطط بعناية فائقة، حتى يؤدي ثماره المرجوة وهو ما عبر عنه المبشر الأمريكي ماك دونالد McDonald's بقوله : " ليس هناك وسيلة للتأثير على المواطنين أفضل من جمع أبنائهم في حجرة الدراسة " (24).

ومن هذا المنطلق قامت الإرسالية الأمريكية على تأسيس عدد من المدارس بمختلف أنحاء مصر، فقبل عام 1870م أسست الإرسالية ست مدارس بالوجه القبلي، وثلاث مدارس بالقاهرة، ومدرستين بالإسكندرية فكانت جملة مدارسها التي أسست قبل عام 1870م إحدى عشرة مدرسة وفي عام 1907م وصل عدد هذه المدارس إلى 271 مدرسة (25)، وبلغ عدد الطلاب المصريين والأجانب بها 12640 طالباً وطالبة، وتناقص عدد مدارس الإرسالية الأمريكية بعد ذلك بدرجة كبيرة ووصل إلى 30 مدرسة فقط عام 1914-1915م، وعدد تلاميذها تناقص إلى 5061 تلميذاً وتلميذه (26).

ينتضح مما سبق اعتماد سياسة الولايات المتحدة الثقافية في المجتمع المصري في المقام الأول على التبشير، وكان ذلك بسبب ظروف الحرب وأحداثها، فاتجه المبشرون الأمريكيون منذ بداية عملهم التبشيري إلى تنصير المسلمين، ولكنهم وجدوا في ذلك صعوبة كبيرة، وهذا ما أكده تشارلز روجرز واطسون Charles .R. Watson (27)، مدير الجامعة الأمريكية حيث قال "إن التغلغل لعقل المسلمين مثل دخول حجرة مظلمة"، وبسبب ذلك اتجه المبشرون الأمريكيون إلى الأقباط لتحويلهم من الأرثوذكسية إلى البروتستانتية، وكان ذلك حلاً للخروج من المأذق والفشل الذريع في تحويل المسلمين إلى النصرانية. إلا أنهم لم ييأسوا من تبشير المسلمين فاتخذوا من مختلف المناسبات والفرص وسيلة لمواصلة نشاطهم وعملهم التبشيري، وقد ظهر ذلك من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر القاهرة التبشيري عام 1906م. (28)

الأمريكيون والدعوة إلى مؤتمر القاهرة التبشيري عام 1906م :
كان المبشرون الأمريكيون يدركون أهمية مصر، ولذلك اقترح أحد المبشرون الأمريكيون البارزين وهو القس " زويمر "Zweme" (29) عقد مؤتمر عام يجمع الإرساليات التنصيرية البروتستانتية لمناقشة كيفية التنصير ووسائله، ونشر الإنجيل بين المسلمين ، ومناقشة العقبات التي تواجه المبشرين، وتأمين وسائل التبشير المختلفة، وتجنب الأخطاء

الكثيرة التي تولدت من التجارب السابقة (30)، وقد لاقى اقتراحه هذا قبلاً واسعاً من قبل المشرفين على التنصير، الذين اختاروه رئيساً للمؤتمر وبدأوا في التجهيز لعقده في القاهرة في الفترة من 4 إلى 9 إبريل عام 1906م، وتم افتتاحه في منزل عرابي باشا بباب اللوق، وشارك في هذا المؤتمر اثنين وستين ممثلاً لتسع وعشرين بعثة تنصيرية، إضافة إلى مشاركة ستين من الزوار الرسميين، وكان برنامج المؤتمر مركزاً على عدة أمور أهمها:

- 1 - عرض البعثات التبشيرية للمسلمين وهدفها .
 - 2 - استخدام التبشير لوسائله في أعمال التنصير بين المسلمين .
 - 3 - الاحتياجات والتضحيات لعمل المبشرين في نشر التنصير.
- وقد نتج عن المؤتمر معرفة واسعة بالعالم الإسلامي أكثر من قبل، فقد كان المؤتمر بداية لرؤية واسعة تجاه مهمتين هما التبشير ومشكلاته ووضع المؤتمر أمالاً تجاه العمل التبشيري في البلاد الإسلامية. (31)
- لم يكن مؤتمر القاهرة التبشيري 1906م، هو أول مؤتمر دعا إليه زويمر أو شارك فيه فقد سبقه مشاركات في مؤتمرات أخرى، لأن " زويمر " كان يهتم بالمؤتمرات التبشيرية بوصفها وسيلة فعالة للتنصير وقد دفعه الحماس في قلبه وعقله إلى تنظيم المؤتمرات التبشيرية أو المشاركة فيها، وقد بدأت منذ أن كان يتعلم في المعهد اللاهوتي، ثم زاد اهتمامه بذلك حتى بلغ ذروته، فقد شارك وعقد مؤتمرات كثيرة أثناء زيارته المتعددة لأمريكا وبريطانيا وعدد من دول أوروبا، وفي حقول البعثات التبشيرية في البلاد الإسلامية، وقد ذهب إلى الهند وفي ذهنه المؤتمرات التنصيرية مع العاملين في حقل تنصير المسلمين، وقد دُعي في مؤتمر مدراس بالهند في ديسمبر عام 1902م، وفي عام 1904م تم إعداد برنامج من قبل اللجنة المختارة التي قبلت الدعوة من البعثة الأمريكية للاجتماع في القاهرة، فتنبى " زويمر " عقد مؤتمرات كثيرة وشارك فيها، كان من أهمها مؤتمر القاهرة عام 1906م (32).

وتتضح أهداف التبشير عند " زويمر " من خلال التقرير الناتج عن المؤتمر الذي عقد بالهند عام 1911م، وقد نشر هذا التقرير في 12 إبريل عام 1926م، حيث أعرب فيه " زويمر " عن أن هدف التبشير ليس تدمير المسلم فقط، بل الأهم من ذلك هو التنكر لتعاليم الإسلام، وأشار إلى أن تلك المجهودات الكبرى التي بذلها المبشرون، والنفقات الباهظة التي أنفقوها، لم تؤت ثمارها، لذا وجب التفكير في وسائل التبشير ومناهجه، ومما ورد في التقرير أيضاً قوله: " قبل أن تُبني النصرانية في قلوب المسلمين يجب أن تهدم الإسلام في نفوسهم، حتي إذا أصبحوا غير

مسلمين سهل علينا أو على من يأتي بعدنا أن يبنوا النصرانية في نفوسهم
" (33)

إذن فالهدف الرئيس للتبشير عند " زويمر " هو بذر الاضطراب والشك في المثل والمبادئ الإسلامية، لمن أصروا على التمسك بالإسلام ولم يجد فيهم الهدف، وقد أرسل " زويمر " في عام 1911م، رسالة إلى " شاتليه " Chatelet (34)، قال فيها : " إن لنتيجة إرساليات التبشير في البلاد الإسلامية ميزتين، ميزة تشييد وميزة هدم، أو بالأحرى لها ميزتا تحليل وتركيب، والأمر الذي لا ميزة فيه هو أن حظ المبشرين من التغيير الذي أخذ يدخل على عقائد الإسلام ومبادئه الخلقية في البلاد العثمانية والقطر المصري وجهات أخرى أكثر بكثير من حظ الحضارة الغربية منه " (35).

وقد عقب شاتليه على رسالة " زويمر " بقوله : " ولا شك أن إرساليات التبشير من بروتستانتية وكاثوليكية تعجز عن أن تزحزح العقيدة الإسلامية من نفوس منتحليها " (36).

هكذا لم ييأس المبشرون من تبشير المسلمين وتشكيكهم في مبادئ الإسلام، رغم فشلهم في بداية الأمر، مما جعلهم يتجهون إلى الأقباط في مصر، وقد ظهر هذا من خلال أعمال مؤتمر حلوان التبشيري الذي عقد في عام 1924م (37). وغيره من المؤتمرات التي عقدت في أعقاب الحرب العالمية الأولى عام (1914- 1918م)، والتي توجت بمؤتمر القدس الذي عقد من 3 - 7 إبريل عام 1924م، تحت إشراف مجلس التبشير العالمي وقد اختير توقيت هذه المؤتمرات وفقاً لعدد من الاعتبارات، منها أن تغييرات عميقة قد شملت العالم الإسلامي، وهوما رأى معه المبشرون وجوب البحث عن منطلقات جديدة لنشاطهم، ومنها أن تتبادل الإرساليات خبراتها حول إمكانات النشاط ومجالاته في العالم الإسلامي (38).

وقد دعا المؤتمرون إلى ضرورة تبشير المسلمين من خلال توحيد جهود كافة المبشرين العاملين في مصر، وأشار المؤتمر إلى نقطتين مهمتين تتعلقان بأساليب التبشير الأولى، حيث كانوا يركزون قبل ذلك على نقد الإسلام، وإظهار ضعفه أكثر مما يظهرون قوة المسيحية والثانية أن التبشير بين الأطفال سيكون أكثر فاعلية وحسماً (39).

بينما نادى مؤتمر حلوان بضرورة وجود قيادة من المبشرين والقساوسة، والمدرسين تنسم بالقوة لتهيئة كل القوي التبشيرية في مصر وفي هذا الاطار وضع المؤتمر خطة عمل لتنصير المسلمين وحدد الفئات التي يجب أن يعمل المبشر عليها وهي :

1 - شيوخ الأزهر وطلابه ، عن طريق الاتصال بطلاب الأزهر وزيارتهم في منازلهم، أو تأسيس أماكن بجوار الأزهر للمبشرين الذين لا بد لهم من إظهار الحفاوة والود والتشجيع للمناقشات الحرة مع الأزهريين.

2 - المثقفون، وذلك من خلال مدهم بالمؤلفات والآداب المسيحية باللغة العربية، والإنجليزية .

3 - الفلاحون، على اعتبار أن الأغلبية من سكان مصر فلاحين، ومعظمهم جهلاء فيسهل تبشيرهم خاصة أن كلهم يظهرون الرغبة في الاستماع للرسالة المسيحية.

4 - العمل بين النساء، وذلك من خلال جمعيات الخريجات، ومركز رعاية الطفولة الذي تتردد عليه أفقر الأمهات، وكان هذا من أهم الوسائل التي حددها مؤتمر حلوان ليصل من خلالها المبشر لتنصير العمل التعليمي (40).

وهذه الخطة التي خرجت من مؤتمر حلوان صارت عليها الإرسالية الأمريكية في مصر، واتبعتها بالتفصيل لتنصير المسلمين فنجد أن المبشرين الأمريكيين حددوا طرق التغلغل الفكري وآلياته من خلال إصدار الكتب، والمؤلفات باللغة العربية، وتوجيهها إلى طلبة الأزهر معقل الإسلام ، وأن المسلم الأزهرى تحديداً إذا تحول إلى المسيحية سيكون ذلك عوناً للمبشرين على زيادة التغلغل في العالم الإسلامي (41) وقد أفاض أحد المبشرين من أعضاء المؤتمر في وصف ما للجامع الأزهر من نفوذ وإقبال الألوف عليه من الشبان المسلمين من كل أقطار العالم ؛ وتساءل عن سر نفوذ هذا الجامع منذ قرن من الزمان، حتي الآن . ثم أضاف " أن السننيين من المسلمين رسخ في أذهانهم أن تعليم اللغة العربية في الجامع الأزهر متقن، ومتمين، أكثر منه في غيره، وأن خريجي الأزهر معروفون دائماً بسعة الاطلاع على علوم الدين، علاوة على أن باب التعليم مفتوح في الأزهر لكل مشايخ الدنيا خصوصاً وأن أوقاف الأزهر الكثيرة تساعد على التعليم فيه بالمجان، وباستطاعته أن ينفق على 250 أستاذاً" (42)، كما اقترح المؤتمر إنشاء جامعة نصرانية تقوم الكنيسة ببنائها، وتكون مشتركة بين كل الكنائس في العالم على اختلاف مذاهبها، لنتمكن من مزاحمة الأزهر بسهولة، وتتكفل هذه الجامعة بإتقان القبطية وتعلمها ، وقد كانت الجامعة الأمريكية التي تأسست عام 1919م أولى بوادر تحقيق آمالهم (43).

وبناء على ذلك فقد حدد مؤتمر حلوان خطة العمل التبشيري بين المسلمين، وحدد الفئات التي يجب أن يعمل بينها المبشر، وكان الأزهر على رأس تلك الأولويات التي تم تحديدها من خلال الاتصال بطلاب

الأزهر، وزيارتهم في منازلهم أو تأسيس أماكن بجوار الأزهر للمبشرين الذين يجب أن يُظهروا حفاوتهم وودهم وتشجيعهم للمناقشات الحرة مع الأزهريين .

استهداف الأزهر الشريف وحادثة القس زويمر وأصدائها على المجتمع المصري:

بدأت الإرسالية الأمريكية في تكثيف الجهود التبشيرية، وتنفيذ المخطط التبشيري الذي وضع من قبل قيادات التبشير، خلال مؤتمري حلوان والقدس، واستهداف الأزهر الشريف وطلابه، فكانت البداية في عام 1926م بالحادثة الشهيرة للقس زويمر.

و كان هذا القس قد حصل على تصريح من وزارة الأوقاف المصرية يسمح له بدخول المساجد، واصطحاب العلماء، وهواة الآثار، إلا أنه استغل هذا التصريح، ودخل به الأزهر، ووزع بعض رسائل التبشير عام 1926م، فاضطر الشيخ " عبد الوهاب خلاف " مدير المساجد في وقتها إلى استدعاء " زويمر "، وإنذاره بسحب التصريح منه، وانتهى هذا الأمر بسلام، إلا أن " زويمر " لم يرتدع عن هذا الأمر، بل إنه في إبريل عام 1928م، ذهب إلى الأزهر في جراءة وإصرار، ومعه ثلاثة أجانب، ومنهم امرأة، ولأن مراقبي الجامع الأزهر لديهم علم بنشاطه التبشيري، قاموا بمتبعه، حيث دخل حلقة درس للشيخ " سرور الزنكلوني " الذي كان يشرح سورة براءة "التوبة" فقام " زويمر "، ووزع على الطلبة الموجودين في هدوء ثلاث رسائل , وكانت الرسائل كما قيل تتضمن تفسيرات مسيحية لأية الكرسي ولأسماء الله الحسنى، ثم ترك هذه الحلقة وتوجه لغيرها، وهذه الحادثة أغضبت نحو ثلاثة آلاف أزهري كانوا موجودين في هذا الوقت، فقاموا بحرق هذه الرسائل، وقد استفزهم جراءة هذا القس الذي يقوم بالتبشير في صحن أكبر جامع إسلامي، وكان السخط يخيم على الجميع، حتى كاد أن يفلت الزمام، لولا روح ضبط النفس التي أشاعها العلماء(44).

ولقد خلفت هذه الواقعة نتائج شتى علي كل من المستويين الشعبي والرسمي، فأما على المستوى الشعبي فقد شغل حادث زويمر الرأي العام، وأثر على المجتمع المصري تأثيرًا كبيرًا حيث انتشرت هذه الحادثة بسرعة، واستاء الناس استياءً شديدًا، وأرسل العلماء وفدًا منهم قابل رئيس الوزراء " مصطفى النحاس " (16 مارس 1928 - 25 يونيو 1928م) وطلبوا منه وقف أعمال التبشير في مصر، ووقف توزيع رسائل المبشرين في الشوارع ووسائل المواصلات، ونتيجة لذلك سحبت الوزارة تصريح القس " زويمر " فاضطر " زويمر " أن يصرح باستعداده للاعتذار للأزهر، إلا أن الرأي العام ظل مشغولاً لفترة طويلة بهذه

الحادثة، بل وبالسخط الشديد على التبشير، والمبشرين (45). علي أية حال فقد أثارت هذه الفعلة المشنومة من القس " زويمر " سخط المسلمين وأدت لبداية حملة عنيفة تهدد البعثات التبشيرية، والتي ستصل إلى ذروتها خلال صيف 1933م (46). فقد شنت الصحافة المصرية حملة واسعة في هذا الشأن، ومنها صحيفة " البلاغ " التي نشرت مقالاً لعباس العقاد " الأمريكيات في الدين" يسخر فيه من القس " زويمر " والتبشير الأمريكي (47).

أما على المستوى الرسمي فقد أثير الحادث في مجلس النواب خلال دورة الانعقاد الثالث في يوم الإثنين الموافق 23 إبريل عام 1928م حيث توجه بعض النواب، وهم : " خليل إبراهيم إسماعيل أبو رحاب أفندي، محمود لطيف بك، وعبد الحميد سعيد أفندي، بأسئلة إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، ووزير الأوقاف عن دخول المبشر " زويمر " للأزهر الشريف، وتوزيعه رسائل للطلبة طعنًا على النبي - صلي الله عليه وسلم - وفي الدين الإسلامي، فكان سؤال النائب خليل أبو رحاب عن ضرورة معرفة بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة، وما ستتحده لصيانة المعاهد الدينية، والمساجد من اعتداء المبشرين، وطالب بغلاق أبواب المعاهد الدينية، والمساجد العامة في وجوه المبشرين حتي لا يتكرر حادث الأزهر الذي حدث من دخول هذا المبشر نفسه في الأزهر وتوزيعه مثل هذه الرسائل في عام 1926م، كما طالب الوزير بوضع حد لذلك (48)، أما النائب محمد لطيف فأوضح أن ما فعله زويمر من توزيع منشورات تطعن في الدين الإسلامي وتدعو إلى ترك الدين الإسلامي واتباع المسيحية يعد مخالفاً لنص المادة (13)، وفيه عدم احترام للحكومة، والبلاد التي تنص المادة (149) من دستورها أن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام، وطالب الوزير ببيان ما اتخذته الحكومة حيال هذا الأمر المهم، وما ستتحده إن لم تكن قد اتخذت شيئاً، كما طالب وزير الأوقاف بمنع صرف تذاكر تبيح للأجانب دخول المساجد أو على الأقل للمبشرين خوفاً من حدوث الفتن في المستقبل (49)، كما طالب النائب عبد الحميد سعيد الوزير باتخاذ الحكومة الإجراءات الرادعة لمراقبة هؤلاء المبشرين، وتحريم دخولهم المساجد وتوزيع النشرات التي تؤذي المسلمين (50).

أجاب رئيس الوزراء باهتمام الحكومة بالحادث، واتخاذها الإجراءات اللازمة لمنع تكرار هذا الحادث في المستقبل، ومن هذا أن وزارة الأوقاف استردت منه رخصة دخول المعاهد الدينية الإسلامية، وقد شفع رد التصريح بكتابة اعتذار عما وقع (51).

لم يوافق النواب علي سحب واسترداد الرخصة فقط من القس " زويمر"، هذا ما ورد في خطاب النائبين عبد الحميد سعيد بك الذي طالب الحكومة بمراقبة أمثال هؤلاء المبشرين مراقبة جيدة تمنعهم منعاً باتاً من دخول المساجد، وأن تطرد هذا القس وأمثاله ممن ينشرون جرائم الفتنة في البلاد، والنائب محمود لطيف بك الذي طالب الحكومة بمساعدة المفوضية الأمريكية في نفي زويمر من مصر، وطالب وزير الأوقاف بأن يكون سحب الرخصة من زويمر أبدياً، وأن تراعي الوزارة الدقة في إعطاء الرخص حتى لا تتكرر مثل هذه المأساة (52).

أعقب حادثة القس زويمر عديد من الحوادث التي أثارت السخط العام تجاه المبشرين، مما دعا الدكتور محجوب ثابت عضو مجلس النواب إلى إثارة هذا الموضوع في مجلس النواب موجهاً سؤالاً للحكومة في هذا الشأن، ويعد الدكتور محجوب، هو الذي نبه إلى أن حركات التبشير تعمل تحت ستار المدارس والمستشفيات وطالب الأجانب بمراعاة واجب الضيافة، وأن تراعي جمعياتهم في مدارسهم ومستشفياتهم نصوص الدستور المصري الخاص بحماية الدولة لحرية الأديان (53).

كما تحدثت إحدى المراسلات في الاجتماع السنوي لجمعية المبشرين بالسويس عن أهمية التبشير، وتعليم أبناء المصريين بتربيتهم في مدارس الإرساليات التي تدعو إلى المذهب البروتستانتية، وقد نُشر هذا في صحيفة الأهرام في بعض أعداد شهر أكتوبر عام 1928م، مما أثار حفيظة وكيل الجامع الأزهر الشيخ " عمر شاکر"، الذي هاجم المبشرين، ومدارسهم، وطالب بمنع أبناء المسلمين من التوجه لمدارس الإرساليات، ومنها مدارس الإرسالية الأمريكية (54).

وأمام هذه الحوادث التبشيرية، قامت سلسلة من المظاهرات فضلاً عن دور الأزهر في التصدي لهذه الحملات التبشيرية، وخاصة في الإسكندرية التي كادت أن تكون مسرحاً لحرب أهلية بين المسلمين والمبشرين، وهذا ما جعل رئيس وزراء بريطانيا " جيمس رامزي ماكدونالد" Ramsay MacDonald، يتهم رئيس الوزراء المصري إسماعيل صدقي (19 يونيو 1930 - 4 يناير 1933م)، بعدم القدرة على حماية أرواح الأجانب، وممتلكاتهم في مصر، وأن حكومة بريطانيا تعتبره مسئولاً عن ذلك (55).

وزادت الأخبار المتنوعة في الصحف عن حوادث التبشير التي كثرت، وتزايدت في عام 1932م، الذي يطلق عليه عام التبشير، ففي شهر يونيه من هذا العام نشر أحد الطلاب المسلمين الملتحقين بالجامعة الأمريكية بالقاهرة بلاغاً في إحدى الصحف، كان قد تقدم به للشرطة يبين فيه ضغط الإرسالية الأمريكية داخل هذه الجامعة، وذكر أنها كانت تقوم

بعمليات تبشيرية غاية في الخطورة لبعض الطلاب المسلمين، وقد اعترف من قبل عميد الجامعة في عام 1920م بهذا عندما قرر أن التبشير كان يتم بين الطلاب المسلمين، وأنه كان يشترط حضورهم يوميًا للكنيسة، وأن يحضروا فصول الدراسة الخاصة بالكتاب المقدس لمدة أسبوعين من كل شهر (56).

وهذا يقودنا للحديث عن هذه الجامعة " الجامعة الأمريكية بالقاهرة " بل ومن قبلها عن أسباب الاهتمام الأمريكي بالتعليم في مصر عامة وبالتعليم العالي بشكل خاص، وبخاصة التعليم الأزهري.

الاهتمام الأمريكي بالتعليم العالي في مصر :

يعد التعليم الأمريكي في مصر إحدى الوسائل غير المباشرة لأعمال التبشير، فبالرغم من كل هذه الجهود التبشيرية التي قام بها المبشرون الأمريكيون في مصر، فإننا نستطيع القول بأن المبشرين الأمريكيين فشلوا في نشر مذهبهم في مصر، بسبب مقاومة المسلمين والمسيحيين المحليين لهم، ولهذا فقد حول هؤلاء المبشرون نشاطهم التبشيري نحو مجالات الطب والتعليم دون أن يتخلوا عن هدفهم الأساسي وهو " التبشير " .

فعندما جاء المبشرون الأمريكيون إلى مصر كان التعليم الحكومي قاصرًا، وقائمًا على النظم القديمة، ولكن مع بدايات القرن التاسع عشر بدأ انتشار المدارس الحديثة التي كان أكثرها مدارس فرنسية وأقبل الشعب عليها، وهنا فطن المبشرون الأمريكيون إلى أن التبشير بالشكل المباشر لم يؤت ثماره في جعل المسلمين يتحولون إلى النصرانية، لذا رأوا أن يتبعوا طرقًا غير مباشرة، بل إنهم وجدوا أن أفضل هذه الطرق هو التعليم، لذلك نجد أن مدارس البنين والبنات الأمريكية كانت مرتبطة بالإرساليات التبشيرية (57).

وتركيز المبشرين الأمريكيين على التبشير من خلال المدرسة يرجع سببه إلى أن المدرسة هي المكان الذي يجتمع فيه المشرفون على المدرسة مع أولياء الأمور، وعليه تكون المدرسة هي المركز أو القلعة التي من خلالها يتصل هؤلاء المشرفون بالجمهور، وينشرون من خلاله المذهب البروتستانتي (58).

إذن فما لا يختلف فيه اثنان، أن المدارس الأجنبية لم تؤسس في البلاد العربية إلا لإحدى غايتين وهما : التبشير، والدعاية للدول الأوروبية التي تنتمي إليها (59).

ومن هنا كان للمبشرين رؤية في التعليم كونه وسيلة مباشرة للتبشير على سبيل المثال كان للمبشر " هنري هريس جب " Henry Harris JB، رأي معروف في التعليم فذكر : " أن التعليم إنما هو واسطة إلى

غاية فقط في الإرساليات المسيحية، هذه الغاية هي قيادة الناس إلى المسيح، وتعليمهم أن يصبحوا أفرادًا مسيحين، وشعوبًا مسيحية " (60) فجعل المبشرين العلم الذي هو نعمة في سبيل تحرير الإنسانية ورفيها إلى وسيلة استعباد للأفراد، والأمم ثم موتهم بسيف الاستعمار إلى الاستكانة أمام سلطان السياسة المادي، فسخر المبشرون اسم الله في سبيل ترويج بضائع أمهم، ونشر الفساد الاجتماعي في العالم (61).

وضع المبشرون لكل مرحلة تعليمية منهجًا وأسلوبًا من أجل الوصول لغايتهم التبشيرية، ففي مراحل التعليم الثانوي والجامعي انتهج المبشرون أسلوب المناقشة، والبحث العلمي معتمدين كثيرًا على الكتب الإنجليزية والفرنسية (62).

وفي إطار اهتمامات الإرساليات الأمريكية بتحسين أدائها التربوي وتشجيع أولياء الأمور لإلحاق أبنائهم وبناتهم بمدارسها، فقد اهتمت بالإشراف التام على مدارسها، وأولت عناية خاصة لإعداد المعلمين والمعلمات فخصصت كلية أسيوط الأمريكية لمهمة إعداد المعلمين وكليتي البنات بأسيوط والقاهرة لإعداد المعلمات، وافتتحت مركزًا لتدريب المعلمين على أحدث الطرق التربوية، وكان هذا بالمدارس الأمريكية في طنطا وأسيوط (63).

ارتكزت رؤية المبشرين على أن التبشير لا يتوقف عند انتهاء مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي. بل يجب أن يستمر إلى مرحلة التعليم العالي لأنه هو الذي يهيئ قادة الشعوب، فإذا نجح المبشرون في استمالة بعض الشخصيات الذين يُنتظر أن يكونوا قادة في بلادهم، فبذلك يكونون قد كفلوا التأثير على الشعب كله، من أجل ذلك تبلورت سياسة الإرساليات الأمريكية حول إقامة كليات مجهزة تجهيزًا جيدًا في إستانبول، وبيروت وأزمير، والقاهرة وفي غيرها من مراكز البلاد الشرقية .

أصبح الأمريكيون يعتقدون أن المؤسسات التبشيرية سواء كانت معاهد علمية أم مؤسسات أخرى، فإنما هي " مصالح أمريكية " يجب المحافظة عليها، وهم لا ينكرون أن هذه " المصالح " كلها قد نشأت من التبشير، وعلى أيدي المبشرين (64).

إذن فالتعليم العالي عند المبشرين لا يقل أهمية عن سائر درجات التعليم، وذلك لأنه يساعدهم على الوصول إلى الطبقات المثقفة، وكذلك كان للمبشرين غاية أخرى من التعليم ألا وهي التأثير في قادة الرأي في البلاد، وفي الجيل الناشئ في الشرق الأدنى خاصة، وهذا التأثير لا يمكن أن يتحقق إن لم يكن هناك تعليم عالٍ، وبناء على هذا الأساس أوجد المبشرون البروتستانت كلية في بيروت عام 1862م التي أصبحت الجامعة الأمريكية في بيروت (65).

كذلك رأى المبشرون أن تؤسس الكليات والمراكز الإسلامية، ولذلك لم يكتفوا بببيروت، بل أرادوا أن يكون ثمة كلية في القاهرة نفسها إلى جانب الجامع الأزهر، وهكذا أصبح للمبشرين الأمريكيين الكلية الأمريكية في القاهرة بعد كلية روبرت في إستانبول أيضاً⁽⁶⁶⁾، وعن سبب اختيار القاهرة مقراً للجامعة ذكر واطسون Watson " أنه لما كان وجود الأزهر بثقله مما جعل القاهرة مركزاً للحضارة الإسلامية، فلا بد من وجود منافس له ضد الإسلام، فبين " واطسون " كيف أن الأزهر له قياداته الفكرية في العالم العربي، فذكر " أن شهادة منه بين العرب توازي شهادة الدكتوراه من أكسفورد أو باريس أو هارفارد في العالم الغربي " كما ذكر " أن القاهرة مركز للصحافة العربية، وأن أكثر من مائة مليون نسخة من المجلات، والجرائد تصدر سنوياً في القاهرة"، كما ذكر " أن الإحصائيات تبين أن عدد سكان مصر بالنسبة لسكان دول العالم العربي عدد كبير" (67).

وهذا يوضح الدور الفعال للأزهر في صناعة قادة الفكر والرأي ليس في مصر فقط، وإنما في العالم العربي ككل .
قضية تأسيس الجامعة الأمريكية بالقاهرة:

عندما ظهرت فكرة إنشاء كلية أسيوط كمركز لتدريب الرعاة البروتستانت، وذلك عام 1870م، فكرت الإرسالية في عام 1872م في إنشاء كلية بالقاهرة تناظر كلية أسيوط، وتكون الكليتان نواة الجامعة الأمريكية، وقدرت التكاليف المبدئية لإنشاء الجامعة بمليون دولار أمريكي، ولكن لم تُنشأ الجامعة في هذا العام.

وبعد مرور أكثر من 33 عامًا من ظهور هذه الفكرة اقترحت مجلة الهلال في إحدى مقالاتها مطالبة الجامعة الأمريكية بببيروت أن تُنشئ فرعاً لها في مصر، وعينت الإرسالية لجنة في العام نفسه لترى فكرة إنشاء كلية بالقاهرة، على أن تنشأ كلية بالإسكندرية أيضاً، وهكذا تتكون الجامعة المقترحة من كلية أسيوط، والقاهرة، والإسكندرية، ولكن لم تتم هذه الفكرة أيضاً. وفي عام 1909م تطورت هذه الفكرة حينما بدت الحاجة إلى جامعة مسيحية بالقاهرة، ولم تنجح هذه الفكرة أيضاً، ولكن في يونيو عام 1914م رأى اللورد كيتشنر Kitchener وكيل قنصل عام بريطانيا في مصر أن يؤجل افتتاح المؤسسة الجديدة لمدة عام نظراً للمعارضة القوية من المسلمين، على أن يتم إنشاؤها في الإسكندرية بدلاً من القاهرة، ولم يتم الأمر أيضاً، ولكن عندما اختار " واطسون " موقعاً قريباً من ميدان الإسماعيلية (التحرير حالياً) وهو مقر للخديو إسماعيل (19 يناير 1863 – 26 يونيو 1879م) تم منحه لأحمد خيرى باشا ناظر المعارف عام 1870م، وبعد موت خيرى باشا اشتراه اليوناني

جانكليس Jankles ، الذي حوله لمصنع للسجائر، ففكر " واطسون " في شراء القصر وبالفعل تم شراؤه عام 1919م، والذي أصبح مقرًا للجامعة الأمريكية بالقاهرة (68).

تم اقتراح أربعة عشر اسمًا للجامعة، وفي النهاية حُسم الأمر بعد الاجتماع في عام 1918م ليصبح اسمها الجامعة الأمريكية بالقاهرة (69) وكان من بين أهداف الجامعة الأمريكية بالقاهرة أهداف خاصة بالتبشير، من أهمها :

■ الحاجة إلى إنشاء مؤسسة تعليمية في مصر وأفريقيا لتعمل على نفس المستوى الذي تعمل به الجامعة البروتستانتية في بيروت وكلية روبرت في إستانبول من ناحية التأثير في المناطق المحيطة بهم.

■ زيادة وعي المصريين بأهمية استكمال التعليم العالي .

■ أن المؤسسات التعليمية الأمريكية بها أعداد كبيرة من التلاميذ ويجب استيعاب من يرغب منهم في استكمال مدته التعليمية (70).

يتضح من أهداف إنشاء الجامعة الأمريكية أنها جاءت لتكون قاطرة تغيير للمجتمع المصري أولاً، وللمجتمعات المحيطة به بعد ذلك، وأداة لتحول الأفكار، والاتجاهات والقيم، لتوافق هذه المجتمعات مع الاتجاهات والقيم المسيحية، وهذا ما أكده " واطسون عندما ذكر " أن الجامعة الأمريكية تدار بأداة أمريكية بأموال أمريكية بغرض نقل القيم النابعة من الخبرة التربوية المسيحية التي تمارس في أمريكا إلى مصر " (71).

فكانت الجهود منذ بداية نشأة الجامعة موجهة لإعادة تشكيل العقل المصري، وتقديم القيادة التي تسير به في مسار ثقافي جديد، هذا المسار الذي يمثل امتداداً لمسار الثقافة الأمريكية لذا اتجهت الجامعة إلى اختيار أبناء الأغنياء والوجهاء في المجتمع، وذلك من خلال تصور أن هؤلاء قادة الغد، واتجهت من جانب آخر إلى المجتمع، ولكنها استخدمت معه أسلوب الصدمة الثقافية، وذلك من خلال محاضرات، وأفلام، وحفلات مخالفة لثوابت المجتمع، وثقافته، واحتمت من الغضب الشعبي بنظام امتيازات يحمي الأجنبي، وقوة احتلال تفرض شروطها على الأوضاع في أرض الواقع، وصفوة من المجتمع ارتبطت بهم بعلاقات، وهي صفوة إما مرتبطة بالمصالح الأجنبية أو مقتنعة بالثقافة، والمبادئ الغربية، ومن جانب آخر كانت مدرسة لرجال السلك الدبلوماسي الغربي، وصغار المستشرقين ورجال المخابرات يتعلمون من خلال مناهجها كل شيء عن الثقافة المصرية، والعربية، والإسلامية، وذلك وفق رؤية الجامعة لها كما أن الجامعة شاركت كمؤسسة، وكأفراد في صنع كثير من المراكز البحثية الرسمية التي تخدم صناعة القرار، ورسم السياسة الأمريكية في

مصر والمنطقة المحيطة بها، كان هذا الدور الذي لعبته الجامعة منذ نشأتها وحتى ما بعد قيام ثورة يوليو 1952م، في مصر على حساب الجانب الأكاديمي بها، فلم يتجه اهتمام الجامعة إلى تقديم العلوم والمهارات التي يحتاجها المجتمع المصري، بل اتجهت إلى ما يحقق رسالتها وأهدافها ودورها الذي تأسست من أجله (72).

فالجامعة الأمريكية كانت مركزًا خطيرًا للتبشير، وكان عميدها قد اعترف بذلك عام 1920م، عندما أقر بأن التبشير يتم بين الطلاب المسلمين، وأنه كان يشترط حضورهم للكنيسة يوميًا، ودراسة فصول الكتاب المقدس لمدة أسبوعين من كل شهر.

وأمام هذه الجهود المبذولة من قبل الجامعة، والسياسة الأمريكية لتحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها، كان للشيخ الأحمدي الظواهري (73)، شيخ الأزهر دورًا بارزًا في التصدي للجهود التبشيرية الأمريكية من خلال مشيخته للأزهر التي جاءت مصدر خير وبركة على الأزهر، إذ تم فيها أوسع إصلاح شامل عرفه في تاريخه، فإنها كانت أيضًا سببًا في إقحام الأزهر في حلبة السياسة فذكر: "إنني قد طلبت من الحكومة سن تشريع لمنع نشاط هؤلاء (المبشرين) في البلاد المصرية"، كما أنشأت هيئة كبار العلماء لجنة للبحث في هذا الموضوع من الناحية العملية تجمع الكتب التي وضعها (المبشرون) للطعن في الدين الإسلامي، وترد عليها، إلا أن الصحافة وعلى رأسها صحيفتي "السياسة"، و"البلاغ" لم تقتنعا بمواقف شيخ الأزهر من الإرساليات التبشيرية، فلذلك أدانوه لتخاذله تجاه الإرساليات (74).

الأزهر ودوره المناهض للسياسة التعليمية الأمريكية في مصر:

كان موقف الحكومة المصرية تجاه الإرساليات التبشيرية موقفًا سلبيًا ولذلك تحركت جماهير الشعب المصري، وصحافته، والأزهر الشريف للتصدي لهذه الإرساليات، فالأزهر ليس غريبًا على السياسة، وطالما تعالت منه صيحات التحرر والجهاد، وكثيرًا ما تصدى رجاله وشيوخه وبنوه لعدد من الأزمات التي تعرضت لها البلاد، فثورات الأزهر ودعوته التحريرية كانت في سبيل مصر، ومن أجل خلاص الوطن كانت سياسته دائمًا سياسة قومية يحركها الشعب لصالح الشعب (75) فكان موقف الأزهر وعلمائه من هذه السياسة - هو في حقيقة أمره وجوهره - موقفًا مناهضًا لحوادث التبشير التي قامت بها الإرسالية الأمريكية، في المدارس، والمؤسسات التعليمية التابعة لها، وكذلك في المستشفيات والملاجئ، والجمعيات الخيرية، وهذا الموقف من الأزهر دعت إليه عدة عوامل ومحفزات كانت سببًا في هذا الموقف، لأن النشاط التبشيري

واجهته حركة تصدٍ كبيرة في العقدين الأولين من القرن العشرين يحركها الشعب لصالحه .

ثم اشتدت موجة التصدي هذه منذ بداية العقد الثالث من القرن العشرين، حيث قام الشعب بعدة انتفاضات ردًا على الحوادث التي شهدتها الثلاثينيات من القرن العشرين ، فقد تخلل الميثرون في شتى أنحاء القطر المصري بمدارسهم، ومستشفياتهم، وملاجئهم مستغلين فقر الناس وحاجتهم إلى الرعاية الصحية والاجتماعية، فانفجر الشعب على مختلف قطاعاته ، وعبر رجل الشارع عن غضبه بالاعتداء في بعض الأحيان على المبشرين، وممتلكاتهم، وكان هذا في معظم مدن مصر وقراها ، مما لفت نظر المفكرين المسلمين إلى أن ينتبهوا لخطورة هذه القضية وسوء عاقبتها (76).

وقد تزايد الشعور المعادي للإرساليات التبشيرية في الفترة من عام (1931 - 1933م) وصار أشد فتكًا، وبخاصة عندما تولت حكومة إسماعيل صدقي، وهي كانت حكومة غير شعبية وغير ديموقراطية، وأصبح نشاط المبشرين قضية حيوية ضمن قضايا المعارضة السياسية للحكومة، فكانت تعبر المعارضة عن دهشتها من هذا فذكرت: " أن حكومة يفرض عليها الدستور أن تحمي الإسلام، يمكن أن تسمح بل وتصرح للإرساليات التبشيرية الأجنبية بحرية الحركة والعمل ضد المسلمين والإسلام "، وأمام هجوم المعارضة هذا وجد " إسماعيل صدقي " في عام 1931م، نفسه مضطرًا للدفاع عن ولاء حكومته للإسلام عندما رد على الاستجواب الذي تقدم به أحد النواب بشأن " قضية شاب مسلم في الثامنة عشرة من عمره، اعتنق المسيحية بفعل تأثير المبشرين الأجانب، ووعد رئيس الوزراء بأن حكومته سوف تعمل على تقييد نشاط وعمل الإرساليات (التبشيرية) إذا ما تكررت هذه الحوادث (77).

وزادت خطورة المشكلة في عام 1932م، عندما مرض (إسماعيل صدقي) وسافر للعلاج خارج البلاد، وأصبحت حكومته ضعيفة للغاية وعاجزة عن التصدي لنشاط المبشرين الذي تزايد بشكل استفزازي لمشاعر المسلمين المصريين، فقامت الصحافة المصرية بفضح نشاط الإرساليات وكثرت الكتابة حول حوادث التبشير في الصحف والمجلات وارتفعت أصوات المسلمين بالاحتجاج الصارخ على فظائعهم من أقصي البلاد إلى أقصاها، مستنجدين بالحكومة ومشیخة الأزهر وهيئة كبار العلماء لتخليص البلاد من هذا الحظر الراهن (78).

وأمام هذه التحديات اتخذ علماء الأزهر خطوات إيجابية للتصدي للخطر التبشيري فأعلن الشيخ مصطفى المراغي (79)، في منتصف يونية 1937م، عن تأليف جمعية لمقاومة (التبشير)، وكان الشيخ لا يزال

غاضبًا من حرمانه من مركزه شيخًا للأزهر، وكان يهدف من تأليف هذه الجمعية إلى إحراج شيخ الأزهر الشيخ الطواهري الذي اتهمته الصحف بالتخاذل في موقفه ضد الإرساليات التبشيرية، وكذلك كان يحاول الشيخ المراغي الحفاظ على سلطته الأدبية أمام الرأي العام، وأيضًا كان يهدف إلى مضايقة الحكومة. وهذا الأمر كان محفزًا للشيخ الطواهري فشرع هو الآخر في تأليف لجان في جميع أنحاء القطر المصري وذلك لجمع التبرعات لمناهضة (المبشرين) ولبناء الملاجئ والمأوى لإيواء الأطفال المشردين، وكذلك لنشر الوعي والوعظ الديني الإسلامي بين الناس في المساجد وغيرها، وهنا قد التقى الشيخان المراغي والطواهري من أجل غاية وهدف واحد وهو مقاومة التبشير الذي عجزت الحكومة عن مقاومته، وبهذا حدث نوع من التوافق بين الرجلين من أجل هذه الغاية (80).

وقد انضم في وقت وجيز عدد كبير من علماء المسلمين والمفكرين والمتقنين وكثير من شباب الأزهر إلى عضوية جمعية "مقاومة التنصير" فكان من بين أعضاء الجمعية الدكتور محمد حسين هيكل، وعبد الحميد سعيد رئيس جمعيات الشبان المسلمين ومحب الدين الخطيب (رئيس تحرير مجلة الزهراء الشهرية) ومجلة الفتح الأسبوعية، والشيخ محمد الخضر حسين، والشيخ أحمد إبراهيم، أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق، وأحمد الغمراوي، ويحيى الدرديري، ومحمد علي فضلي والصحفي محمد عبد الوارث الصوفي عن الأزهر، ومحمد فتحي حسين عبد الوهاب، وطه عبد الباقي سرور نعيم، سكرتير تحرير مجلة الإسلام والتصوف، والشيخ حسن البناء، حيث كان عضوًا بارزًا فيها، وقد نشرت جريدة التايمز في يوليو عام 1933م خبر انضمام المرشد العام للإخوان المسلمين إلى جمعية مقاومة "التبشير"، وكان كذلك وجود الشيخ "المراغي" بالجمعية قد زادها قوة في نظر الرأي العام في ذلك الوقت وتألقت للجمعية لجان ومقرات بالأقاليم، لكنها لم تكن مستقرة، وبعضها كان غير معلوم بالأقاليم، وكانت غالبية مقر لجان الأقاليم، هي مقر جمعية الشبان المسلمين، كما كانت قيادات الجمعية بالقاهرة تجتمع في دار الشبان المسلمين (81).

بدأت الجمعية في ممارسة أنشطتها، ولم تترك الجمعية بابًا إلا طرقته فاستخدمت الصحافة كوسيلة لتحقيق أهدافها، فوجد الشيخ "المراغي" رئيس الجمعية يهاجم على صفحات جريدة "السياسة" الحكومة وبعض كبار العلماء من العلمانيين لتخاذلهم في التصدي لإرساليات التبشير، كما هاجم رئيس تحرير "السياسة" الدكتور محمد حسين هيكل الإرساليات التبشيرية ونشاطها الهدام، وبصفته رئيس تحرير السياسة وفي نفس

الوقت عضوًا بارزًا في الجمعية، فقد أتاح الفرصة لكل من أراد أن يفضح نشاط الإرساليات التبشيرية على صفحات الجريدة، وكان ذلك في يوليو عام 1933م (82).

لم يتوقف دور الشيخ الظواهري في مناهضة الإرساليات التبشيرية عند هذا الحد، بل كانت له مواقف عامة منها البيان الذي أصدره وأشعل به النار ضد هذه الإرساليات، كما طلب من الحكومة سن تشريع لمنع نشاط المبشرين في مصر، كما أصدر فتوى في سبتمبر عام 1933م تدين وبشدة المسلمين الذين يلحقون أبناءهم بمدارس الإرساليات، ونتيجة لهذا تناقص عدد الدارسين المسلمين بمدارس الإرساليات التبشيرية (83).

بيان شيخ الأزهر حول أعمال التبشير وأهميته :

جاء في بيان شيخ الأزهر محمد الأحمد الظواهري إلى الأمة المصرية : " وصلت إليّ شكاوى عما يقوم به بعض المبشرين من مهاجمة الإسلام في موطنه، وبلاده حتي مصر، وهي تاج البلاد الإسلامية، ودين دولتها المنصوص عليه في دستورها هو الإسلام، ولو أنهم كانوا يقتصرون على طريقة المباحثة، ومقارنة الدليل بمثله لهان الأمر، ولكنهم يستغلون سذاجة المستضعفين من الفتيات والولدان المسلمين لصدهم عن الدين الإسلامي، بالطعن فيه وفي الرسول الأعظم (صلي الله عليه وسلم) بواسطة الكتب المدرسية وغيرها، ولقد ذاع أنهم لا يقفون عند هذا الحد بل يتجاوزونه إلى ما لا تفره الشرائع، ولا الإنسانية من وسائل الاستهواء، والتأثير في بعض المستضعفين، حتى إذا تم لهم ما أرادوا أحالو بينه وبين أهله، ولو بإرساله خفية إلى بلاد نائية... "، ولم يقف البيان عند هذا الحد، بل أعلن الشيخ الظواهري استنكاره الشديد لهذه الأعمال الشائنة، وناشد الآباء المسلمين ومن في حكمهم حماية أبنائهم من هذه الأخطار (84).

تأتي أهمية بيان هيئة كبار العلماء كونه كشف كافة الوسائل التي اتبعتها المبشرون مع المجتمع المصري لصرف المسلمين عن دينهم، وبين حكم الإسلام على المسلمين الذين يتبعون هؤلاء المبشرين، موضحة مدى خطرهم على الأسرة المصرية، بل على المجتمع المصري كله في الدنيا والآخرة، مستدلًا في ذلك بآيات من القرآن الكريم، حتى يدق جرس الإنذار داخل كل أسرة مصرية خوفًا على نفسها من الانهيار، والتفكك واتباع هؤلاء المبشرين، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أوضح البيان واجب المجتمع ككل من حكومته، وعلماء، وأفراد، نحو المبشرين لمقاومة أعمالهم (85).

كان لبيان هيئة كبار العلماء الذي أصدره شيخ الأزهر الظواهري صدى مدوي في جميع الأوساط، سواء داخل الأزهر أو خارجه، ولقي

تأييدًا واسعًا من مختلف الطبقات، حيث كان التأييد شاملاً على المستوى العلمي حيث أصدرت كلٌّ من " كلية الشريعة الإسلامية " و " جمعية المواسة الإسلامية بالإسكندرية " تأييدهم للبيان، وإلى جانب التأييد الأكاديمي لبيان الأزهر، كان هناك تأييد مؤسس حيث عقد مجلس إدارة " الجمعية الخيرية الإسلامية " جلسة فوق العادة في 27 يونيو عام 1933م، بمنزل " محمد باشا محمود " وكيل الجمعية وتحت رئاسته للنظر في الحالة التي نشأت عن تصرفات المبشرين، وما يجب القيام به نحو هذه الحالة درءاً لخطر هذه التصرفات (86).

يتضح مما سبق كيف أن البيان الذي أصدرته هيئة كبار العلماء كان له أبلغ الأثر في نفوس المسلمين في جميع الطبقات، سواء داخل الأزهر أم خارجه، وفي جميع أنحاء البلاد، ودفعهم إلى المشاركة الفعالة في مقاومة التبشير والمبشرين، وصد خطرهم على البلاد، ولا سيما إنشاء المدارس، والمستشفيات، والملاجئ في جميع القطر المصري، إلى جانب زيادة عدد الوعاظ في جميع المساجد (87).

ولم يقتصر أصداء البيان على هذا، بل شمل تأثيره السلطات البريطانية ومجلس الإرساليات التبشيرية، فقد أزعج البيان السلطات البريطانية التي استشعرت أن هناك تضامناً قوياً بين الشيخ الطواهري والشيخ المراغي، لذا عملت على إفساد العلاقة بينهما للإطاحة بهذا التفاهم الذي سبب كثيراً من القلق للإرساليات التبشيرية، وللوجود البريطاني نفسه، بل إن المندوب السامي لفت نظر الحكومة المصرية إلى موقف الشيخ الطواهري الهجومى ضد حكومة صاحب الجلالة، ولكن الحكومة تفاهمت مع الشيخ الطواهري وبعض معاونيه، ونجحت المساعي في أن يخفف الشيخ الطواهري ومعاونوه الحملة ضد التبشير (88) وبالفعل نجد أن بيان وفتوى الشيخ الطواهري قد أزعج حكومة لندن والمجلس الأعلى للإرساليات التبشيرية، ولذلك تحركت بريطانيا بشتى السبل لإحباط تحركات الشيخ الطواهري و"جمعية محاربة التنصير"، ومما يؤكد تأثير البيان والفتوى على الإرساليات التبشيرية أن وثائق الإرساليات التبشيرية اعترفت بانخفاض عدد الملتحقين من أبناء المسلمين المصريين بمدارس الإرساليات الأمريكية بدرجة ملحوظة، ولم تذكر بعض الوثائق أعداداً، وإنما ذكرت نسبة 5% من مدارس الجزويت وبطبيعة الحال فإن التهرب من ذكر الأعداد يوحي بضخامة الأعداد المنخفضة سواء بمدارس الإرساليات الأمريكية أو بمدارس الجزويت وأمام ظاهرة انخفاض أعداد الطلاب المسلمين بمدارس المبشرين قامت " جريدة الجازيت وجريدة الإيجيبشان ميل " تشهران بالصحافة المصرية بشدة لأنها هي التي قادت الحملة السوداء ضد مدارس الإرساليات

التبشيرية، وليس بالغريب أو العجيب أن نجد الصحافة البريطانية والألمانية تتابع باهتمام شديد نشاط "جمعية محاربة التنصير"، وذلك لأن ألمانيا كانت معقل الحركة الاستشراقية، وبريطانيا كانت تخشى على وجودها بمصر (89).

راجت الشائعات في نهاية عام 1933م، بأن الملك فؤاد يشجع الحركة المناهضة للإرساليات التبشيرية ولذلك هددت دار المندوب السامي وأعلنت بأنه إذا تمادت الحركة المعادية للإرساليات التبشيرية في سلوكها، فسيكون هناك خطر للإضرار بطموحات مصر في الحصول على معادلة مقبولة، وإنهاء الامتيازات الأجنبية، ومن ناحية أخرى فقد دفع رواج هذه الشائعات الصحافة نحو مزيد من الحرية في فضح أساليب ونشاطات المبشرين وكشفها، وأدى هذا إلى تعبئة الرأي العام الإسلامي في مصر، فاشتعل الحماس الديني، وتحول إلى أفعال وسلوكيات مباشرة ضد الإرساليات التبشيرية، وضد بعض العناصر القبطية التي كانت تؤيد وتساند وتعاون المبشرين في أعمالهم (90). فقد كان لجمعية الشبان والشباب المسيحيات في مصر دور في التبشير، واعتبرت هذه الجمعية جمعية غريبة حيث كان لها مراكز نشطة في القاهرة، والإسكندرية (91).

وعلى الرغم من هذا فإن الحركة المعادية للإرساليات التبشيرية، لم تكن في نفس الوقت معادية للأقباط في مصر، على الرغم من وجود كثير من المبشرين الأقباط الذين يعملون بتوجيه من الإرساليات التبشيرية الأجنبية، ومن هؤلاء " القس مرميوس Mermius " أحد أعوان الإرساليات التبشيرية، الذي كان يظهر ولاءه للمبشرين، بصورة فجأة على صفحات جريدة " المنارة المصرية "، وهو صاحب دعوة أن " المسلمين يريدون أن يحكموا مصر بمفردهم "، وكان يطالب الأقباط دائماً بضرورة تأييد استمرار الوجود البريطاني في مصر، فكانت الصحف المصرية تهاجمه بضرارة وتطالب " جمعية محاربة التنصير " برأسه، كما أن بعض الأقباط المصريين كانوا يصفونه بالمتطرف (92).

ومما لاشك فيه أن إثارة الوجدان الديني والعواطف الإسلامية كان بسبب هذه الهجمة التبشيرية على مصر، وهذا من دون دعم تيار الإسلام السياسي في ثلاثينيات القرن العشرين، فقد قامت عدة مظاهرات شعبية إسلامية عنيفة ضد المبشرين في معظم مدن مصر، وبعد هذه المظاهرات اضطرت الحكومة المصرية إلى منع كافة التجمعات المناهضة والمعادية للإرساليات التبشيرية بما في ذلك اجتماعات محاربة التبشير، التي كانت تجتمع في دار الشبان المسلمين بالقاهرة، كما أوقف نشاط "جمعية المحافظة على القرآن" التي كان مقرها دمنهور، وهذا بالطبع كان بناءً على إصرار بريطانيا. وإن كان قد سمح لكبار العلماء من "جمعية

مقاومة التنصير" بالاستمرار في جمع التبرعات، وحق الاجتماع العلني وهذا من قبيل ألا تُتهم الحكومة بمحاربة أعمال البر والإحسان⁽⁹³⁾.
 إلا أنه عندما سقطت حكومة " إسماعيل صدقي " في سبتمبر عام 1933م، وتولي عبد الفتاح يحيى (27 سبتمبر عام 1933- 14 نوفمبر عام 1934م)، زاد نشاط تيار الإسلام السياسي، وقامت الحكومة بمنع النشاط التبشيري، وبمنع توزيع الكتيبات التي تدعو للتبشير، كما أنها منعت تعميم صغار السن ، وتدریس الدین النصرانی للمسلمین فی المدارس والمعاهد التابعة للإرساليات التبشيرية الأجنبية⁽⁹⁴⁾، كما منعت وزارة المعارف المعونة المقررة للجامعة الأمريكية لتمتّع عن تدریس الدین المسيحي للطلاب المسلمين، وأكدت الجامعة التزامها بذلك⁽⁹⁵⁾ و قامت الحكومة بمنع دخول المبشرين للبلاد منذ عام 1936م، إلا أنها لم تمنع التبشير بسبب الامتيازات الأجنبية التي حالت دون تطبيق القانون على المبشرين، حتي بعد إلغاء هذه الامتيازات عام 1937م واقتصر أداء الحكومة على إنقاذ الفقراء والبؤساء من براثن المبشرين⁽⁹⁶⁾.

حماية الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للمبشرين بدعوي الدفاع عن الحريات الدينية والأحوال الشخصية وحقوق المرأة في

مصر:

استمرارًا لسياسة " فن الممكن " التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها بريطانيا لتحقيق غايتها في مصر، نجد أن ممثليهما عندما شعروا بتصدي الأزهر، والأهالي والصحافة للمبشرين ، فضلاً عن العوائق التي قابلتهم في عمليات التبشير ، مثل بعض مواد الدستور المصري، فنجد أنهما استمرت في اتباع مبدأ " الغاية تبرر الوسيلة " فغايتها كانت استمرار التبشير في مصر دون عوائق أو مقاومة، والوسيلة هذه المرة هي الادعاء بأنه توجد قيود على الحريات الدينية، وهناك إهدار لحقوق المرأة في مصر، فضلاً عن احتمائهما بنظام الامتيازات الأجنبية ، لذا اقترحتا أن تقوم مصر من تلقاء نفسها بتقديم إعلان مناسب حول موضوع الحريات الدينية، وربطنا ذلك بقبول انضمام مصر إلى عصبة الأمم .

وكان وزير الخارجية الأمريكي قد وجه تعليمات لموظفي السفارة الأمريكية يطلب فيها معرفة أسباب قلق مجلس التبشير المصري من قضية الحرية الدينية في مصر، وبناءً على هذا أجريت مقابلة في 2 مايو عام 1930م، بين أحد موظفي السفارة الأمريكية، وأحد موظفي الخارجية البريطانية في لندن، ونجد أن المسئول البريطاني لم يقدم أي حل تجاه مسألة الأحوال الشخصية ، غير أنه كان يدرك أن أقصى آمال

الحكومة البريطانية هو أن يكون هناك تطور تدريجي نحو ممارسات أكثر استنارة، وقال بأن مثل هذا التطور قد حدث بالفعل في القانون الجنائي والقانون المدني، ومن أمثلة ذلك العقوبات البدائية مثل قطع الأيدي التي تم فرضها بموجب القانون الإسلامي التي كانت وفقاً للشريعة الإسلامية ثابتة، فقد تم إلغاؤها ببطء وهدوء في مصر، واستبدلت بعقوبات أكثر استنارة وفقاً للممارسات الغربية، والتغيرات نفسها كانت تحدث بلا شك في القانون المصري، وكان المسئول البريطاني يأمل أن يؤدي هذا التطور في الوقت المناسب إلى اتجاهات مواتية لقضية المبشرين (97).

إلا أن التعصب الشديد لبعض المبشرين المسيحيين وضع الحكومة المصرية في وضع مُربك ومحير لعدة مرات لأنه إذا كان عليها الدفاع عن الإسلام باعتباره الدين الرسمي للدولة، كما ينص على ذلك دستور 1923م، هذا الدستور نفسه الذي يجبرها أيضاً على حماية حرية ممارسة كل ديانة أو معتقد بحسب المادة (13)، ولم يكن البريطانيون في وضع أفضل بكثير، فعلى الرغم من إدراكهم للمشاكل التي فرضها التصلب غير المبرر وغير المناسب لبعض المبشرين والطرق المثيرة للجدل التي يلجأون إليها أحياناً لإدخال البعض إلى دياناتهم، فإن الإنجليز كانوا مقبدين بنظام الامتيازات الأجنبية وواجبهم في حماية مصالح الأجانب والأقليات (98).

لذا نجد أن الخارجية البريطانية رغم أنها أكدت أن الحكومة منحت المندوب السامي في القاهرة " مايلز لامبسون Miles Lampson " مطالب الحرية في التفاصيل والطريقة التي يتم من خلالها طرح قضية المبشرين على الحكومة المصرية، ولكن مع الأخذ في الاعتبار أن الأمر حساس جداً، ليس لإدراك الخارجية البريطانية مدى النتائج المترتبة على اعتراضات المندوب السامي، إذا نجحت ستؤدي إلى تقديم ضمانات من قبل الحكومة المصرية وقت اقتراح قبول مصر عضواً في عصبة الأمم، وعلى الرغم من ذلك كانت الخارجية البريطانية تأمل أن ترى الحكومة المصرية الحكمة في إصدار إعلان مناسب حول موضوع الحريات الدينية في وقت ما قبل انضمامها إلى عصبة الأمم (99).

اقتنعت الحكومة البريطانية بفكرة الخارجية البريطانية بأن تقدم مصر وثيقة لضمان الحريات الدينية منذ انضمامها لعصبة الأمم، فوجد أنه خلال انعقاد مجلس إدارة المستشفى الإنجلو أمريكي في 10 ديسمبر عام 1936م، عقد المندوب السامي اجتماعاً مع السفير الأمريكي بالقاهرة، حيث أكد المندوب السامي خلال الاجتماع أن الحكومة البريطانية تنظر بعين الرضا إلى الاقتراح القائل بأن تقدم مصر طواعية إعلاناً مشابهاً

للإعلان الذي قدمته العراق قبل قبولها في عضوية عصبة الأمم، كما أكد أن الخارجية البريطانية تعتمد على ذلك، وبالتالي يجب على ممثلي مصرفي جنيف أن يصدروا مثل هذا الإعلان مستغلين في ذلك أن وزير الخارجية المصري قبلي، وكذلك مكرم عبيد، وزير المالية والذي اعتبرته الحكومة البريطانية أذكي أعضاء مجلس الوزراء المصري وأكد المندوب السامي بأنه كان يناقش هذه المسألة مع رئيس الوزراء لكنه يتصرف بحرص، وهذا الأمر حساس جدًا، ومن المعلوم أن مصر دعت خلال مؤتمر " مونترال " الذي عقد في 8 مايو 1937م لإلغاء الامتيازات الأجنبية بأن يستمر ضمان " حرية العبادة " لجميع المؤسسات الدينية الأمريكية بشرط ألا توجد إهانة للنظام العام (100)، وكان المسئول البريطاني يرى أنه على سبيل المحاولة لتحويل الرأي العام في مصر في الاتجاه الصحيح لا بد من الاهتمام بالحركة النسوية في مصر، والتي يعتقد أن لها تأثيرًا واضحًا في الوقت المناسب كما حدث في تركيا، كما رأى مسئول وزارة الخارجية بوجوب أن يكون هذا التطور تدريجيًا، وقد يكون لتدخل الأجانب - لا سيما في المسائل الدينية لتسريع الأمر - تأثير معاكس تمامًا، ولقد شعر أنه لن يتم تحقيق أي غرض جيد في قضية الحرية الدينية في مصر من خلال محاولة إقحامها في اتفاقية سياسية مثل التي تم التفاوض عليها ، وقال " إنه لم يتم اتخاذ أي خطوات في المفاوضات للحفاظ على الحريات الدينية أكثر مما ورد في الدستور المصري نفسه " (101)، وفي هذا الصدد نجد أن وزارة الخارجية الأمريكية وجهت تعليمات للمبشرين لتجنب معاداة المصريين، وذلك نتيجة أحداث الجامعة الأمريكية بأن يمتنعوا عن مثل هذه الأنشطة التي تثير في مصر مشاعر معادية لأمريكا (102).

العمل التبشيري على مائدة معاهدة عام 1936م:

أرسل رئيس الجامعة الأمريكية بالقاهرة واطسن مذكرة إلى السفير الأمريكي في مصر " فيش " " Fish " رسالة متضمنة المباحثات والاقتراحات غير الرسمية التي قدمها مجلس التبشير الأمريكي في مصر إلى المندوب السامي البريطاني بالقاهرة والتي تقتضي البحث في حماية حقوق الأقليات المسيحية ضمن بنود المعاهدة الموقعة بين الحكومتين البريطانية والمصرية، حيث أكد المجلس التبشيري في رسالة بتاريخ 11 فبراير عام 1936م، للمندوب السامي ضرورة أن تتضمن الاتفاقية المقترح عقدها للضمانات الحقيقية التي تضمن حرية العقيدة وحماية الأقليات المسيحية في مصر .

حيث لفت المجلس الانتباه بشكل خاص إلى أحكام الدستور المصري التي تنص على أن : " دين البلاد هو الإسلام، والتي فسرتها الحكومة

المصرية على أنها أقوى من حيث التطبيق عن المادة (12)، التي تؤكد حرية العقيدة، ولذلك رأى المجلس أنه من أجل المحافظة على موقف الأقليات المسيحية، وتعزيز الحرية الدينية في مصر قُدمت الاقتراحات التالية لإدراجها ضمن بنود الاتفاقية المصرية البريطانية⁽¹⁰³⁾:

1. أن حماية الأقليات التي تحتفظ بها الحكومة البريطانية في إعلانها الصادر في 28 فبراير عام 1922م، هو وثيقة مهمة يجب التمسك بها .

2. مطالبة الحكومة المصرية بسن تشريع مماثل للمادتين (23)، (24) من قانون الخلافة العثمانية، والذي يتضمن إعفاء طالب الأحوال الشخصية من أي عقوبات بسبب تغير الدين أو الجنسية باعتباره شرطاً لقبول مصر في عصبة الأمم عند إبرام المعاهدة .

3. كما يجب على الحكومة المصرية إصدار إعلان فيما يتعلق بالحرية الدينية مشابهاً للإعلان الوارد في المادتين (15)، (16) من إعلان المملكة العراقية في 30 مايو عام 1932م، لإنهاء نظام الانتداب في العراق، وفي 26 فبراير عام 1936م أكد المجلس التبشيري الأمريكي في مصر للمندوب البريطاني، أن التجربة الماضية أثبتت أن مواد الدستور المصري المتعلقة بالحرية الدينية لا توفر أي ضمانات عملية كما هو المطلوب في مصر، وهكذا فإن الحرية الدينية فسرت رسمياً على أنها تعني فقط حق كل أقلية في العبادة بطريقتها الخاصة، وليس حق الراشد في تغيير عقيدته حسب قناعاته، على الرغم من وجود إجراء لتسجيل التحولات من المسيحية إلى الإسلام ولم يكن هناك إجراء مماثل لتسجيل التحولات من الإسلام إلى المسيحية⁽¹⁰⁴⁾.

كما أشار واطسون إلى حالة القلق التي انتابت المجلس التبشيري خلال عامي 1929/1930م، أثناء المباحثات المصرية البريطانية حول المعاهدة والتي أكدت من خلال الحكومة البريطانية أن الحكومة المصرية تعتبر مسألة الأقليات هي الشغل الشاغل لها، كما استشهد واطسون بالقوانين التي تم تحريرها في فلسطين بشأن الحرية الدينية والاشتراطات التي قدمت للعراق من أجل الانضمام إلى عصبة الأمم، لذلك أكد واطسون ضرورة حث كافة الدول على تفعيل اللوائح التنظيمية كحماية الأقليات التي كانت داخل أراضيها، وبناءً على هذه الاقتراحات كان رد المندوب السامي " من الصعب في الوقت الحالي ولكن ليس مستحيلًا إقناع الوفد المصري بقبول أي تعديل ببيان الخارجية البريطانية المتعلق بالأقليات، لكنه بالتأكيد سيأخذ في الاعتبار مقترحات المجلس في وقت مناقشة هذه المسألة" .

وفي الختام أكد السير " مايلز لامبسون " أن ما تقدم يمثل آراءه الشخصية لكنه سيحيل الأمر إلى وزارة الخارجية البريطانية من أجل التأكد من الموقف الرسمي للحكومة البريطانية (105).

وكان للسفير الأمريكي في القاهرة " فيش "، تحليلاً للموقف البريطاني من مقترحات المجلس التبشيري حيث رأى السفير الأمريكي أنه من خلال قراءة رسالة " واطسون " في 4 مارس عام 1936م، فإنه من المحتمل أن يتوجه المجلس الإرسالي الدولي في نيويورك إلى الوزارة من أجل أن تطالب الخارجية البريطانية إدراج ملف صون الحرية الدينية في مصر ضمن مباحثات التفاوض حول المعاهدة الإنجلو مصرية، وذلك على غرار ما حدث خلال مباحثات عام 1930م.

يتضح مما سبق أن المشكلة الرئيسة من وجهة نظر السفير، والتي ظهرت في عام 1930م، هي مشكلة الإعاقات التي يتعرض لها المسلمون الذين يتحولون إلى المسيحية بموجب الشريعة الإسلامية، والتي تشتمل على الحرمان من ميراث المتحول وغياب أي تسهيلات لتسجيل هذا التحول كما هو الحال في حالة المسيحيين المتحولين إلى الإسلام وصعوبات الحصول على تعويض لهذه الإعاقات في دولة مسلمة في المستقبل يتم فحصها بدقة .

فوجهة نظر المستشار القضائي البريطاني في مصر، أن تصحيح هذه الإعاقات يجب أن يكون بعملية تدريجية، وأن هذه الحركة التطورية من المحتمل أن يتم إعاقتها بدلاً من تعزيزها خلال الإصرار على تشريع يتجاوز الشريعة الإسلامية.

وفي الوقت نفسه رأى " فيش " أن الوسائل المقترحة لحماية حقوق الأقليات المسيحية في مصر هي عملية أكثر من تلك التي اقترحها المجلس التبشيري في عام 1930م (106).

كما أرسل المجلس التبشيري العالمي في نيويورك رسالة إلى الخارجية الأمريكية تسلمها القس " آل وارنشييس " " AI Warrenches "، سكرتير العلاقات الدولية للمجلس التبشيري العالمي بنيويورك في 26 مارس عام 1936م، والتي أكد فيها استلام المجلس لرسائل من قبل مجلس التبشير المصري بشأن المفاوضات المصرية البريطانية وخاصة مسألة حقوق الأقليات الدينية في مصر، لذلك اقترح القس إجراء مباحثات مع الخارجية حول إمعان النظر في حقوق هذه الأقليات في المفاوضات الجارية (107).

هكذا كان أمر البعثات التبشيرية له حضوره الواضح في محادثات معاهدة عام 1936م، هذا الحضور الذي كان له أثر على الوضع الخاص للبعثات التبشيرية، فمن خلال محادثة جرت بين سير " بيرسي لورين

Pierce Lauren "، سفير بريطانيا لدى تركيا، و" محمد ذكي الإبراشي " أحد كبار موظفي القصر، أكد فيها الإبراشي "أن الملك والحكومة والعلماء قد قاموا بكل ما في وسعهم لتهدئة الناس، ولكن يتعين عليهم التصرف بحذر وروية حتى لا يصنعوا من المراغي بطلاً شعبياً ومن الحكمة عدم إثارة ضجة كبيرة بشأن تصريح الظواهري، حتى لا يحتدم الصراع من جديد". في النهاية اقتنع " سير بيرسي"، بهدف الروية، وسجل في تقاريره بعد ذلك أن الأيام التي تلت تلك المقابلة مع الإبراشي لم تشهد وقوع أي حادث ذي شأن، ومن المؤكد أن المسؤولين المصريين لم يكن في صالحهم تأجج الصراع وإغضاب الحكومات الأجنبية، إذا كانوا يرغبون في التوصل إلى اتفاقية مشرفة مع بريطانيا والتمكن من إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية (108).

علي أية حال فشلت الحملة ضد المبشرين، وفي نهاية الخريف كان الاضطراب قد هدأ تماماً، والمعارضة التي كانت قد قامت بهذه الحملة غير المسبوقة لم تتمكن من أن تجني منها ما كانت تأمل من فائدة، لقد سقطت حكومة صدقي بالفعل، لكن المعارضة لم تكن تستطيع التباهي بأنها قد تسببت في سقوطها، ولم يتمكن السعديون والأحرار الدستوريون من الحصول على المساندة الشعبية التي تسمح لهم بالوصول إلى الحكم. ربما كان المراغي هو الشخص الوحيد الذي تمكن من الاستفادة من هذا الوضع، وإن كانت لجنته لم تنق على قيد الحياة سوى عدة أشهر، لقد أظهر المراغي أنه قادر على الدفاع عن الإسلام بصلاية وفاعلية أكثر من الظواهري مما أدى إلى انطفاء بريق منافسه وتسهيل عودته إلى الأزهر (109).

لم يتعرض المبشرون بعد ذلك إلى اعتداءات بمثل عنف وانتظام الاعتداءات التي تعرضوا لها خلال عامي 1932، 1933م، غير أن الدفاع عن الإسلام ظل أساسياً، المثقفون المسلمون يجعلون من واجبهم مقاومة التبشير على طريقتهم، والرد على انتقادات المستشرقين الذين كانوا يسعون إلى نشر المسيحية وإظهار تفوق الحضارة الغربية، وذلك تحت غطاء قيامهم بإجراء دراسات متبحرة حول الإسلام ورسوله. إن رغبتهم في الدفاع عن العقيدة الإسلامية، بل ورغبتهم أيضاً في إحياء القيم العربية الإسلامية من أجل إقامة مجتمع عصري، أدت إلى فيض من الكتابات الأدبية خلال سنوات الثلاثينيات، والإسلام الذي كان عنصراً مكوناً للهوية الثقافية العربية، فرض نفسه تدريجياً كونه أحد المكونات الجوهرية للوطنية المصرية (110).

وكان من المنتظر بعد هذه الجهود المبذولة من هيئة كبار العلماء أن يتم الحد من أعمال التبشير والمبشرين في مصر، إن لم يكن القضاء عليها

نهائياً، ولكن واقع تداعيات معاهدة عام 1936م على حركة التبشير كان غير ذلك، فقد أصدرت "مجلة التنصير الدولية"، بياناً في فبراير عام 1940م، تحدثت فيه عن التبشير في مصر، وصرحت بأن الطور الجديد الذي دخلت فيه العلاقات بين مصر وبريطانيا بمعاهدة التحالف المعقودة عام 1936م، كان نافعاً ومعززاً لأعمال التبشير، وذكرت أن هناك تفكيراً في إنشاء مدارس أولية بتعاون "جمعية التنصير" مع بعض أعيان الأقباط في مصر (111).

قانون الدعوة الدينية عام 1940م وتدابير مناقشته:

تقدم " عبد الخالق سليم " أحد أعضاء مجلس الشيوخ في عام 1940م بمشروع قانون بشأن الدعوة الدينية جاء فيه :

(1) تمنع الدعوة الدينية بأية طريق كانت خارجاً عن الأماكن المعدة لإقامة الشعائر، أو الأمانة المرخص لها بذلك .

(2) تعد الأمور التالية دعوة دينية إذا وقعت في معاهد تعليم :

- إشراك التلاميذ أو تركهم يشتركون في دروس ديانة غير ديانتهم .

- إشراك التلاميذ أو تركهم يشتركون في صلوات تخالف عقائدهم الدينية، وإسماعهم أو تركهم يستمعون لخطب دينية تخالف ديانتهم .

- توزيع كتب ونشرات على التلاميذ تخالف عقائدهم الدينية وتسري أحكام الفقرتين (2)، (3) سالفه الذكر على المنشآت الطبية، والمعاهد الخيرية، إذا كانت الدعوة الدينية موجهة إلى المرضى، واللاجئين إلى تلك المعاهد.

(3) لرجال الضبطية القضائية دائماً حق الدخول في الأماكن المشار إليها، في المادة السابقة للتحقق مما قد يقع فيها مخالفاً لهذا القانون .

(4) عدم الإخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضي بذلك قانون العقوبات، يعاقب على المخالفات لأحكام هذا القانون بالحبس لمدة شهر وبغرامة قدرها (10) جنيهات، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

(5) يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز 100 جنيه مصري، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل من يحاول تلقين حدث يقل عن سن 18 سنة كاملة عقائد دينية تخالف دينه وعقيدته، حتى لو كان ذلك برضائه، ويعاقب بنفس العقوبات كل من أعطى أو منح شخصاً عطية أو هبة من نقود، أو أوراق، أو عروض، أو فوائد أخرى، أو عرض عليه شيئاً من ذلك، أو وعد به سواء أكان للشخص نفسه أم للغير، وذلك بغرض التأثير على عقيدته الدينية، أو

تحويله عنها، أو من تعريض نفسه، أو أهله، أو ماله للأذى، أو استعماله معه المخدرات، أو التنويم المغناطيسي.

وقد نوقش هذا القانون بجلسة مجلس الشيوخ المنعقدة في 27 مايو عام 1940م، وكان يتضمن في مادته الأولى منع الدعوة الدينية خارج الأماكن المعدة لإقامة الشعائر، وقصرت مادتها الثانية الدعوة الدينية على أبناء الدين نفسه، بحيث تحظر الدعوة أمام غير أبناء الدين، وشمل هذا الحظر اشتراك التلاميذ في دروس غير دينهم أو سماع الآراء والخطب الخاصة بدين آخر (112).

كان منع الدعوة الدينية على هذه الصورة الشاملة التي تضمنها القانون قد أثار بعض أعضاء المجلس مسلمين ومسيحيين، وذكر " وهيب دوس" أحد أعضاء المجلس أن سبب التفكير في هذا المشروع، هو حوادث التبشير، التي أغضبت المصريين على اختلاف معتقداتهم، وأن اعتناق فرد أو أفراد لدين غير دينهم يعد فتنة، وأن مما يؤخذ على مشروع القانون أن نص مادته الأولى من شأنه منع تلاوة القرآن في الإذاعة، ومن شأن نص مادته الثانية منع المسلمين من مجادلة المسيحيين في الكنائس ثم هاجم المبشرين قائلاً: "إن نشاطهم لا صلة له بالدين"، كما ذكر وهيب دوس " أنه يوافق على فكرة المشروع ولكن المادتين "الأولى" و"الثانية" منه قد تؤديان إلى الفتنة، وعلق " أحمد يوسف الجندي " زعيم المعارضة الوفدية بالبرلمان وقتها قائلاً "إن منع الدعوة الدينية عامة حسبما ورد بالمشروع قد لا يتفق مع الدين الإسلامي، وأجاب " محمد الشافعي اللبان " الذي حضر الجلسة عن وزارة الداخلية، بأن المنع لا ينطبق على الدعوة الإسلامية، ولكن المجلس رأى بسبب ما أبدي من تحفظات علي المشروع وإعادته إلى لجنة العدل لدراسته، وفي النهاية رفض المشروع (113).

مشروع حكومة الوفد لقانون الدعوة الدينية :

أعدت الحكومة في عهد الوزارة الوفدية مشروعاً آخر، وأسند إعداده إلى لجنة صيانة الآداب التي كان يرأسها وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية، وتولى قسم قضايا الحكومة صياغته من الناحية القانونية لعرضه على مجلس الوزراء ثم البرلمان .

وحرص المشروع الجديد على الاعتراف في صدر أحكامه بكفالة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد بما لا يخل بالنظام العام أو الآداب وأن يكون الترخيص بإنشاء الكنائس ومعابد غير المسلمين بأمر ملكي ثم نصت المادة (3) منه على أنه " لا يجوز إعداد أمكنة للخطابة أو الدعوة الدينية يباح الدخول فيها لأبناء أديان، أو عقائد مختلفة إلا بترخيص من وزارة الداخلية"، ونصت المادة (4) " لا يجوز أن تكون محلاً للدعوى

الدينية الأماكن التي يجتمع فيها أبناء أديان وعقائد مختلفة، سواء كانت منشأة معدة لأغراض إنسانية كالمستشفيات، أم منشآت صناعية أو تجارية أو غيرها"، ومنعت المادة (5) في معاهد التعليم اشتراك التلاميذ، أو تركهم يشتركون في دروس دينية غير ديانتهم، أو توزع نشرات عليهم تتعلق بدين غيرهم، وحظرت المادة (6) إلقاء خطب، أو توزيع نشرات في المحال، والمحافل العمومية تتضمن طعناً أو مساً بدين من الأديان ومنعت المادة (7) إغراء شخص، أو إكراهه على صلاة، أو وعظ يتنافى مع عقيدته الدينية سعياً وراء تحويله منها، وتعرضت المادتان (9) و(10)، لاعتبار كل مولود مجهول الأب مسلماً، ولمسئولية مؤسسات الأحداث عن تغيير ديانات الناشئة بها، وخولت المادتان (8) و(11) البوليس سلطة مراقبة تنفيذ هذه الأحكام، وقدرت المادة (12) عقوبات الحبس، والغرامة على مخالفة القانون، ومع ذلك فإن هذا المشروع قد باء بالفشل، ولم يخرج إلى حيز التنفيذ، لما وجد فيه من ثغرات كثيرة تعذر معها تنفيذه على هذا النحو (114).

السياسة الأمريكية تجاه التعليم العالي في أعقاب ثورة يوليو عام 1952م:

كان هناك تطور ملحوظ في أوضاع الجامعة الأمريكية في أعقاب ثورة يوليو عام 1952م، تمثل في عدة اتجاهات، فقد اختلفت الطبقة الاجتماعية التي كانت تعتمد عليها في تحقيق رسالتها ولم يعد هناك رؤية واضحة لديها حول كيف يمكن أن تُعد قيادات الدولة وفق منظومة حكم جديدة ارتبطت بشكل أساسي بالجيش المصري، ومن جانب آخر انحسر التعليم الأجنبي بشكل عام، واتجهت جموع الطلاب للتعليم الحكومي بسبب مجانيته من جانب، وارتفاع المد القومي من جانب آخر، وقد استجابت جامعة القاهرة، لهذه التحديات بتطوير برامج الدراسة بها واستطاعت أن تحلل الواقع، وملاحم المستقبل، وبدأت تعمل على توفير برامج دراسية في الإدارة وفي الاقتصاد، وفي إدارة الأعمال، وفي البحث الاجتماعي، واستمر التدريس باللغة الإنجليزية لتضمن تميز طلابها، كما اتجهت الجامعة إلى قبول طلاب من الحاملين لشهادة الثانوية العامة، فقد استوعبت الجامعة أنها بصدد مجتمع يتشكل، وأهم ملامحه أنه مجتمع موظفين، والحراك الاجتماعي فيه يتم عبر المهارات الوظيفية والعلاقات الاجتماعية، ولضمان الأولى ركزت جهدها على أن تكون برامجها الدراسية متقنة بدرجة عالية، ولتحقيق العلاقات الاجتماعية، حققت الجامعة شبكة من العلاقات القوية مع كافة مستويات النظام الجديد في مصر، فكان أبناء بعض رجال الثورة وعلى رأسهم جمال عبد الناصر من بين طلابها واستخدمت نادي الخريجين بها لتحقيق مزيد من الفاعلية

لاتصالاتها، بالإضافة لما أتاحتها من نظام التعليم المفتوح، والذي قدم تعليمًا على مستوى جامعي للكبار؛ فالتحق به كثير من الموظفين الذين لم يكن لهم حظ في استكمال تعليمهم الجامعي من قبل فكانت دائرة جديدة من دوائر العلاقات المرتبطة بالجامعة (115).

وعلى الرغم من كل هذه الأحداث والتطورات المشار إليها سابقًا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تغفل طرفة عين عن الاهتمام برصد أوضاع التعليم العالي في مصر عامة، والتعليم العالي الأزهرى خاصة لما له من أهمية عظمى لديها، فلا يغيب عنا أهمية التعليم بشكل عام وأهمية الأزهر في حد ذاته كمؤسسة لها مكانتها الكبرى في العالم العربي والإسلامي، وهو ما أوضحناه فيما سبق.

ومما يلفت الانتباه استمرار اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالتعليم العالي في مصر بشكل عام، هذا ما رصدته بعض الوثائق، عن جمع سفارة الولايات المتحدة لبيانات خاصة بالمؤسسات التعليمية، والجامعات في مصر إبان ثورة عام 1952م، من حيث عدد الطلاب الملتحقين بها حيث جمعت السفارة الأمريكية أرقامًا تشير إلى التحاق ما يقرب من حوالي 75,000 طالب بمؤسسات التعليم العالي في مصر خلال العام الأكاديمي 1954/1955م، وكانت البيانات التفصيلية عن التحاق هؤلاء الطلاب بالجامعات المصرية على النحو التالي كما هو موضح بالجدول التالية (116).

جدول رقم (1)

يوضح عدد الطلاب الملتحقين بكليات جامعة الإسكندرية للعام الأكاديمي 1955/1954م (117).

عدد الطلاب	جامعة الإسكندرية
1343 طالبًا	كلية الآداب
1868 "	كلية الحقوق
1200 "	كلية الطب
359 "	كلية الطب - الإعدادي
518 "	كلية العلوم
1597 "	كلية الهندسة
489 "	كلية الزراعة
2124 "	كلية التجارة
9498 "	الإجمالي

جدول رقم (2) يوضح عدد الطلاب الملتحقين بكليات جامعة القاهرة للعام الأكاديمي 1955/1954 م⁽¹¹⁸⁾.

عدد الطلاب	جامعة القاهرة
3618 طالبًا	كلية الآداب
" 4749	كلية الحقوق
" 3758	كلية الطب
" 3783	كلية التجارة
" 776	كلية العلوم
" 2429	كلية الهندسة
" 1119	كلية الزراعة
" 487	كلية الطب البيطري
" 20,719	الإجمالي

جدول رقم (3)

يوضح عدد الطلاب الملتحقين بكليات جامعة عين شمس للعام الأكاديمي 1955/1954 م⁽¹¹⁹⁾.

عدد الطلاب	جامعة عين شمس
1869 طالبًا	كلية الطب
" 2036	كلية الهندسة
" 661	كلية العلوم
" 5350	كلية الحقوق
" 491	كلية الزراعة
" 1397	كلية الآداب
" 3116	كلية التجارة
" 482	المعهد العالي للتربية بنين
" 716	المعهد العالي للتربية النسائية
" 16,118	الإجمالي

يتضح من الجداول السابقة أن أكثر الجامعات إقبالاً من الطلاب طبقاً لما رصدته احصائيات السفارة الأمريكية، جامعة القاهرة حيث بلغ إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بها حوالي 22,706 طالب من إجمالي عدد الطلاب، يليها جامعة عين شمس بإجمالي حوالي 16,118 طالباً ثم يليها جامعة الإسكندرية بإجمالي حوالي 9498 طالباً، بالإضافة إلى ذلك كان هناك ما يقرب من حوالي 6000 طالب في مختلف المعاهد الخاصة، مثل كلية تدريب المعلمين للرجال، ومعهد الفنون الجميلة ومعهد التربية البدنية، ومعهد الموسيقى، ومدرسة القاهرة للعمل الاجتماعي، كما بلغ عدد الطلاب المسجلين بالجامعة الأمريكية بالقاهرة حوالي 800 طالب، وبلغ عدد الطلاب المسجلين بجامعة الأزهر ومعاهدها حوالي 29,000 طالب وطالبة.

كما يتضح مما سبق حرص السفارة الأمريكية على رصد أعداد الطلاب كونه إحدى وسائل ضمان التبعية الثقافية في مصر، والعمل في إطار ترويج النموذج الأمريكي في مصر في أعقاب ثورة يوليو عام 1952م.

لم يقتصر الأمر عند هذا الحد لضمان التبعية الثقافية في مصر، بل كانت السفارة الأمريكية تتابع عن كثب عملية إنشاء المؤسسات التعليمية الحديثة بمصر، حيث كان من المقرر افتتاح جامعة أسيوط الجديدة، حيث كان مسئولو وزارة التربية والتعليم يبحثون عن أماكن عمل مناسبة فتقرر أن تشغل الجامعة بشكل مؤقت مباني مدرسة أسيوط الثانوية، وكان من المخطط إنشاء كليات الآداب والعلوم، كذلك كان من المخطط أن يتم تعيين 40 عضو هيئة تدريس للقيام بالمهام التعليمية بالجامعة، وكان غالبية أعضاء هيئة التدريس الجدد قد درسوا في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان لا يعرف ما إذا كان ذلك عن طريق الصدفة أو عن قصد، كما قرّر تعيين الدكتور سليمان حُزين مديراً للجامعة المقترحة وكان حُزين صديقاً للسفارة الأمريكية لفترة طويلة، وقد عمل لعدة سنوات بمجلس إدارة المؤسسة التعليمية الأمريكية لمصر، حيث عمل رئيساً " للجنة الدراسة والتدريب عام 1952م، وتم تعيينه رئيساً للجامعة لأنه كما ذكرت بعض الوثائق كان الوزير يثق به كثيراً(120).

ظلت الولايات المتحدة على نفس السياسة في متابعة إنشاء المؤسسات التعليمية لضمان التبعية، كإنشاء كلية الدراسات العليا للصحة العامة التي أُطلق عليها " المعهد العالي للصحة العامة بالإسكندرية " كما استمرت الولايات المتحدة في إجراءات وخطوات المساعدة للحكومة المصرية لإنشاء هذا المعهد الذي كان أحد أهم الأنشطة الرئيسية لقسم الصحة العامة، العمل والتعاون تم بين الدكتور "إدوارد روجر" " Edward Roger"، استشاري كلية الصحة العامة بجامعة كاليفورنيا، وبين الدكتور أحمد محمد كمال الذي تم تعيينه مديراً للمعهد، وتم تعيين تصور لموظفي الصحة العامة لخطّة تنظيم المعهد وتجهيزه في ضوء واقع المبنى الذي خصصته الحكومة المصرية لهذا الغرض، فكانوا يرون أن هذا يتطلب ثلاثة أشياء هي :

أولاً: توفير الأموال بالدولار لشراء المعدات والمستلزمات، والمواد التعليمية التي لا يمكن الحصول عليها في مصر، على أن يتم تخصيص (100,000 دولار) في عام 1954م، (55,000) دولار في عام 1955م، وكان مخططاً أيضاً طلب مبلغ إضافي يقدر بنحو (50,000 دولار) في السنة المالية 1957م.

ثانيًا : إرسال خمسة أساتذة من مختلف معاهد الصحة العامة الأمريكية إلى الإسكندرية للتدريس خلال أول سنتين أو ثلاثة من تشغيل المعهد وقائد مشروع أمريكي لضمان الاتصال الوثيق بين الولايات المتحدة والموظفين المصريين للمساعدة في وضع المناهج وتعليم بعض الفصول. ثالثًا: تدريب خريجي المعهد من أعضاء هيئة التدريس بالمدرسة بالولايات المتحدة الأمريكية (121).

كما أصدرت الحكومة المصرية قانونًا بإنشاء المعهد العالي للصحة العامة وتم تعيين الدكتور/ أحمد محمد كمال مديرًا للمعهد وهو أحد المتخصصين في التركيبات المعملية، وقد زار مصر بعد أن قضى ثلاثة أشهر في الولايات المتحدة، من أكتوبر عام 1955 إلى يناير عام 1956م، وخلال هذه الفترة قام بتجنيد هيئة تدريس أمريكية لإعداد قوائم بالمستلزمات، والمعدات اللازمة للدراسة بالمعهد، كما تم إيداع مبلغ (30,000 جنيه مصري) في الحساب المشترك للجنة المصرية الأمريكية المشتركة للصحة العامة، وأودعت الحكومة المصرية مبلغ (31,200 ليرة لبنانية) إضافية في وحدة منفصلة (معدات وموظفين) كحساب بالإسكندرية لمصروفات المعهد، كما أودعت هذه الشركة مبلغ (53,000 جنيه)، لتشغيل المعهد عن الفترة من 1 يوليو عام 1956 إلى 30 يونيو عام 1957م، على الرغم من كل هذه التجهيزات لافتتاح المعهد فإن افتتاحه قد تأخر للعام التالي نتيجة لتأخر وصول المعدات اللازمة للافتتاح (122).

كما كانت زمالة الجامعة الأمريكية تعقد لقاءً سنويًا أول كل عام دراسي، لضمان استمرارية المتابعة الجامعية، فعقد لقاء مع بداية العام الدراسي 1956م، وقد حضره عدد كبير هذا العام، حيث كان مخططاً لعدد الحضور بعدد (250 شخصًا)، إلا أن الذين حضروا هذا العام فعليًا كانوا أكثر من (300 شخص)، وأن الفاعليات تجاوزت جهود العام السابق، وقد بذل الدكتور / مصطفى خليل أحد الأساتذة القائمين على عقد اللقاء السنوي جهدًا كبيرًا من أجل الدعوة لهذا الاجتماع في يونيو عام 1956م، والذي ظهر من خلاله تعزيز العلاقات الثقافية الثنائية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية (123).

كان تدخل الولايات المتحدة في كافة الشؤون التعليمية بمصر واضحًا في أعقاب ثورة يوليو عام 1952م، عن طريق المشاركة في دعم المؤسسات التعليمية وإنشائها، دعمًا ماديًا، وكذلك عن طريق فرض الشخصيات المؤثرة للتدخل في العمليات التعليمية بالجامعات، إلا أن الأمر لم يقتصر عند هذا الحد بل كان هناك تدخل واضح في إدارة الشؤون الداخلية بالجامعات المصرية، بعد أن تسلمت السفارة الأمريكية

نسخة من نشرة مطبوعة تم توزيعها في حرم جامعة القاهرة من قبل "الشباب القومي العربي" في أعقاب حدوث مظاهرات من قبل مجموعة من الطلاب من الجامعة قاموا بتنظيم اجتماع سياسي في حرم الجامعة في الثالث من أكتوبر عام 1952م، دعا للتعبير عن الطلاب لدعم "الشعب الأردني" في نضاله ضد عملاء الإمبريالية، والرجعيين، والخونة "بقيادة الملك حسين"، وفي أعقاب توزيع النشرة، والتي من غير المعروف ما إذا كانت مرتبطة بشكل مباشر بالمظاهرات أم لا، تم فصل مجموعة مكونة من حوالي (25 طالبًا) من طلاب الجامعة.

وقد ظهر أول اعتراف علني بوقوع مظاهرة سياسية في مقال لأحمد بهاء الدين في مجلة "صباح الخير" الأسبوعية، وأفاد بهاء الدين أن سلطات جامعة القاهرة أجرت تحقيقًا، وصدر حراس الجامعة بطاقات هوية الطلاب المتورطين، وبعد فترة وجيزة من ثورة عام 1952م تحرك مجلس قيادة الثورة للسيطرة على إحدى النقاط المحورية التقليدية للاضطرابات السياسية، وهي الهيئات الطلابية الجامعية، وتم منع المحرضين السياسيين من حضور الفصول الدراسية، وتم اتخاذ سلسلة من الإجراءات الأمنية للسيطرة على أنشطة الطلاب المتبقين فتم تعليق الأسلاك الشائكة حول الأرض، وتم وضع حراس عند المداخل كما تم حظر شامل للمظاهرات السياسية، وقد احتج أحمد بهاء الدين على هذا، واعتبر أن الجامعة كانت قاسية بلا داع ورأى أن عقد لقاء للتعبير عن معاناة الشعب الأردني لم يكن "جريمة"، مشيرًا إلى أن الشعب الأردني في موقفه الحالي يدافع عن السياسة القومية المصرية (124). كما أشارت الوثائق في تفاصيل هذا المقال وتبعاته ومحاكمة الطلاب، إلى ما أدلى به مراسل مجلة "روز اليوسف" الأسبوعية، من أن عبد الناصر رفض التوسط لدى الجامعة من أجل إعادة الطلاب، فهو رأى ضرورة الحفاظ على حرمة مبدأ عدم قيام مظاهرات سياسية من قبل طلاب الجامعة (125).

أما عن السياسة الأمريكية تجاه التعليم العالي الأزهرى، وموقف حكومة الثورة منه، فكان هناك اهتمام بالغ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة كل ما يدور في أروقة الأزهر وجامعاته ومعاهده فالأزهر فيه خلاصة أهل الفكر، وأصدق الدعاة، والمعلمون الموكل إليهم تنوير الأذهان، ومحاربة الجمود، ومسيرة وسائل التطوير، وكان طبيعيًا أن يستجيب للدعوة الجديدة، ويحس بجلال الهزة المؤمنة التي حطمت الصنم واجتثت الفساد من أرض الوطن، وما أسرع استجابة الأزهر لدعوة الثوار، وهو ثائر حُر له في تاريخ الثورات فضل وأيد جليل، فإذا به يخرج من جمود فرضته عليه الرجعية البغيضة إلى حركة دافقة

بالحيوية، جددت شبابه وجعلته يعود إلى حمل الرسالة العظمى التي أنشئ من أجلها منذ عدة قرون، وهي رسالة غزو العالم العربي والإسلامي بسلاح الفكر، ليوحد بين القلوب برباط الدين، ويصل بين الأشقاء برباط القومية .

وقد استجاب الأزهر في سرعة إلى ما بشرت به الثورة، فبادر إلى إعادة النظر في منهجه، وخططه الدراسية، وأتم في عام 1954م وضع مناهج جديدة، راعي فيها أن يحفظ على الأزهر خصائصه التي قامت عليها شخصيته فيجمع إلى قديمه النافع كل ما يساعده من جديد على أداء رسالته، وما يعينه على مسابرة ركب التطور، وكان شيخه في ذلك الحين هو الشيخ " عبد الرحمن تاج " (126)، الذي رأى أن يفتح الباب للتأليف في كل مادة أمام رجال العلم، إفساحاً للطريق واستنهاضاً لهمم وأتم عدة تعديلات للمواد الدراسية، وقد راعي الأزهر في هذه المناهج الجديدة حذف ما لا يتفق والعصر الجديد، كما عني الأزهر بتنقية مناهج التاريخ من الشوائب والأكاذيب التي ألصقتها المستعمرون به، كما حرص الأزهر في المناهج الجديدة على إبراز المواقف الوطنية التي وقفها الشعب وزعماءه في كفاحهم في سبيل الحرية، ونضالهم في سبيل إسعاد الوطن ورفع شأنه (127).

أما عن علاقة مجلس قيادة الثورة بالأزهر، وسياسته تجاهه خلال تلك الفترة، فكانت علاقة يخيم عليها التوتر، وعدم التعاون، فقد ذكر أنور السادات، وزير الدولة المسئول أمام مجلس الوزراء عن الأزهر في هذا التوقيت، لصديقه الشخصي محمد زكي، أستاذ علم النفس بالأزهر أن رئيس جامعة الأزهر د / عبد الرحمن تاج، قد أصبح مستاءً من الثورة ويصفه السادات بأنه "مخادع أحرق ضيق الأفق"، ويزيد السادات بأنه كان يجب على د / تاج أن يكون أكثر تعاوناً مع قيادة الثورة، وضرب السادات مثالا على علاقة عدم التعاون هذه، فذكر أنه حينما تم تكليف فريق مكون من (12 شيخاً) من شيوخ الأزهر للقيام بمهمة سرية من 16 / 9 / 1954 إلى 5 / 11 / 1954م، تم إلغاؤها في اللحظة الأخيرة من قبل الدكتور تاج، لأن لديه ضغينة شخصية مع الزعيم، الشيخ محمود خليف، هذا بحسب رواية السادات، وكان بإمكان صلاح سالم وهو أحد الضباط الأحرار وأحد أعضاء مجلس قيادة الثورة الإصرار على المهمة ولكنه فضل عدم الإصرار، فعلاقة رئيس جامعة الأزهر وبعض شيوخه لم تكن علاقة وفاق مع مجلس قيادة الثورة، هذا المجلس الذي كان يتابع كل ما يحدث في الأزهر من تحركات، ولكنه كان مشغولاً بالإخوان المسلمين في هذا التوقيت إلى أن تخلص منهم عام 1954م، خاصة أنهم كانوا مؤيدين للواء محمد نجيب أول رئيس للجمهورية بعد قيام الثورة

وانتظر المجلس الوقت المناسب لاتخاذ مواقف وإجراءات تجاه الأزهر فهو لا يستطيع اتخاذ أي إجراءات في ذلك التوقيت، ولكنه كان منتبهاً لكل شيء، وحريصاً على ضرورة التخطيط لتجديد وإعادة تنظيم كاملة للأزهر، مثال ذلك: إنشاء مكتبة الصف الأول المقترحة للأزهر، ومشروع إسكان جديد للطلاب، فهناك اهتمام غير عادي من جانب مجلس قيادة الثورة بشئون الأزهر، وبالأخص تجديده، وقد تم تأجيل بعض الخطط بشكل غير متوقع قبل يومين من مغادرة الشيخ / عبد الرحمن الكحلي مدرس اللغة العربية في جامعة برينستون (128)، يضاف إلى ذلك موافقة الرائد كمال الدين حسين أحد الضباط الأحرار وأحد أعضاء مجلس قيادة الثورة، على الإجازة الدراسية للشيخ الكحلي أحد أساتذة الأزهر بأجر كامل، وهناه هو وزميله الشيخ / فهيم شلتوت على ذهابهم لأمريكا في مهمة ذات أهمية كبيرة جداً .

حرصت الولايات المتحدة على دعم الخطط التعليمية للأزهر لضمان الإشراف عليها، كذلك على متابعة خطط البعثات الدراسية الأزهرية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان هذا بمعرفة المسؤولين الأمريكيين، من أمثلة ذلك :

- (1) خطط زمالتين إضافيتين للأزهريين في جامعة برينستون في عام 1955 - 1956 م .
- (2) تقديم منحتين دراسيتين أو أكثر في المحادثات القائمة بين الدكتور محمد البهي، والدكتور مسئول الشئون الثقافية، Jar Land Hopkins جارلاندهوبكنز روكفلر"
- (3) تقديم منحة دراسية واحدة أو أكثر بواسطة مؤسسة من خلال المحادثات الأخيرة بين " John Marshall . مسئول الشئون الثقافية، والسيد" جون مارشال، Rockefeller
- (4) الحصول على منحة لأستاذ التاريخ في الأزهر لمدة عام واحد في جامعة بوسطن أو جامعة مونتريال في 11 فبراير عام 1955م.
- (5) وكذلك شكوى الدكتور / البهي من قبول درجة الأستاذية لمدة عام واحد في جامعة ماكجيل بمونتريال في 11 فبراير عام 1955م.

McGill

- (6) أن بعض الجامعات الأمريكية قدمت مجموعة كبيرة من الكتب إلى مكتبة الأزهر في 3 فبراير عام 1955م (129).

أسهمت هذه البعثات التعليمية بمشاركتها في وضع المناهج التربوية لبعض المراحل التعليمية العليا بالأزهر، كما أسند إليها التخطيط الشامل للتعليم العالي على المدى البعيد، وهذه الوسيلة يتعين عليها إضعاف المؤسسات العلمية والتعليمية الدينية في البلاد العربية والإسلامية، فقد

تعرض الأزهر جامعًا وجامعة إلى حملات متتابعة أدت إلى إضعافه والعمل على تحويله إلى مؤسسة تعليمية (مدنية)، كما تعرضت المؤسسات التعليمية في مصر، وفي غيرها من الأقطار العربية والإسلامية لمثل هذه الحملات التي يراد منها أن تحل المؤسسات التعليمية الغربية محلها في مناهجها وتخطيطاتها، وطريقتها في التربية والتعليم (130).

يتضح مما سبق اهتمام مندوبي السفارة الأمريكية بالقاهرة ومتابعتهم لكل ما يتعلق بشئون الأزهر والتعليم الأزهرى، ليس من داخله وليس من زاوية علاقته بمجلس قيادة الثورة فحسب، بل أيضًا متابعة ورصد لكل ما يقال ويكتب أو يثار حوله، والدليل على ذلك أن مندوب السفارة الأمريكية بالقاهرة من خلال متابعته للصحف قام بترجمة أحد المقالات التي نشرت في مجلة آخر ساعة بتاريخ 9 فبراير عام 1955م بشأن دور أو رسالة الأزهر في العالم الحديث، وأرفقها مع رسائله إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبالفعل هي نقاط وتساؤلات مهمة أثارها هذا المقال، تشير هذه النقاط إلى :

(1) سرد الزيارة الرسمية للملحق الثقافي بالسفارة الروسية للأزهر .

(2) اللوائح الجديدة للأزهر بشأن الاختلاط بالجماهير واستنتاجها.

(3) بعثات الأزهر في الخارج (131).

كما أشار المقال إلى عدد من التساؤلات منها : ماذا فعل الأزهر للإسلام ؟ وما الذي استفدناه من الأموال الضخمة التي تخصص له سنويًا ؟ وماذا فعل مدير جامعة الأزهر والمسئولون عنه لمواجهة أكاذيب الشيوعية والصهيونية حول الإسلام ؟ وما الذي يحدث تحت هذه القبة الضخمة التي تتطلع إليها ملايين العيون في جميع أنحاء العالم ؟ وما الأسرار المخفية وراء هذه الأسوار التاريخية المغطاة بنقوش القرآن ؟

لم يقف الأزهر مكتوف الأيدي أمام هذه التساؤلات وإنما كان للأزهر دوره في الرد على هذه التساؤلات التي كان هدفها الأساسي التشكيك في الأزهر وجامعته ودوره في خدمة الإسلام والمسلمين في مصر وخارجها، وكان من هذه الردود رد الشيخ / محمد الطنيجي، مدير الوعظ، الذي أفاد بأن الأزهر لديه أكثر من 400 خطيب بالإضافة إلى أئمة المساجد، والمسؤولين، وأن الأزهر خطٌ لهؤلاء الوعاظ سياسة جديدة تساعد على فتح قلوب الناس للدين، ومن وجهة نظر الطنيجي أن هذا العدد غير كاف لأداء هذه المهمة على أكمل وجه، وحث على ضرورة الاستفادة من الجيش الديني الضخم الموجود لدى الأزهر، لأن الأزهر يجب أن يدخل كل بيت لإبلاغ الزوجة بواجباتها تجاه زوجها وأولادها كما ذكر أيضًا في رده : " لقد بدأنا بالذهاب إلى الجنازات، ومتاجر البيع

والحفلات الخاصة التي سمح لنا بحضورها، وبتسلل إلى القلوب بطريقة منطقية بسيطة، ونحن ننتشر الآن، ومنتهد كل فرصة ". وفيما يخص السؤال عن ميزانية الأزهر المالية، أفاد الشيخ / صالح شرف، أمين الأزهر، بأن الأزهر ينفقها على آلاف الطلاب القادمين من مالي والسنغال وأوروبا وأفريقيا ومختلف دول العالم من أجل دراسة الإسلام في الأزهر ولا يقتصر الإنفاق على الناحية التعليمية فقط، بل وعلى الناحية الغذائية لهم أيضًا (132). أما التساؤل الخاص بزيارة الملحق الثقافي بالسفارة الروسية للأزهر، فقد أجاب عنه الشيخ / عبد الرحمن تاج رئيس جامعة الأزهر بقوله : "إنه كان منتظرًا مثل هذه الفرصة لمساعدة المسلمين في روسيا على فهم الدين، فقد كان قد أعد سلفًا قائمة بأسماء الوعاظ الذين ينوي إرسالهم إلى روسيا، وقال لمندوب السفارة ستحصل على قائمة بأسماء من سيغادر مصر إلى روسيا من الوعاظ في التاريخ الذي تختاره وبالفعل تم إعداد كل شيء وتم تسليم المندوب مشروعًا كاملًا للخطط والإمكانات التي يمكن أن يوفرها الأزهر، وكانت هذه مفاجأة لمندوب سفارة روسيا، الذي قال : جئت لأسأل فقط إلا أنه فوجئ بما حدث في المقابلة " (133).

وإيمانًا من اهتمام مسئول الأزهر بدور المرأة المسلمة، خاصة إذا تمت إحاطتها بالاتجاهات الدولية المعاصرة، بادر عمداء كليات جامعة الأزهر، ورئيس الجامعة بالتصويت على إنشاء كلية خاصة لتعليم الفتيات في الأزهر، وقد صرح رئيس الجامعة بالإفصاح عن الهدف من إنشاء هذه الكلية الجديدة، بقوله : " اليوم تتجاهل المرأة المسلمة كل ما يتعلق بدينها، ولهذا السبب تقلد المرأة الأجنبية بشكل أعمى، وأنا على يقين من أنه بفضل هذه الكلية الجديدة يمكننا أن نجعل من شبابتنا أمهات ممتازات يعرفن كيف يعملن على التطور، حيث إن نصف المجتمع أي النساء مشلولات أو جاهلات " وهذا يعرقل نهضة المرأة، فمن واجب الأزهر أن يتبع التيارات العالمية وأن يشجع النساء المسلمات على الانخراط في الطريق الذي يقود بسرعة أكبر إلى حياة مجيدة .

وفي هذا الإطار سعت إدارة الأزهر للتواصل مع وزارة التربية والتعليم من أجل الحصول على أحد مباني الوزارة المدرسية للبنات الجدد، لإنشاء كلية للبنات، بل وتم تشكيل لجنة لإعداد كل المناهج، بما في ذلك الخياطة والتطريز، والتدبير المنزلي ، والإسعافات الأولية، وما إلى ذلك من متطلبات التجهيز والإعداد لهذه الكلية التي قرر افتتاحها في بداية العام الدراسي عام 1956م، وتم نشر التفاصيل المتعلقة بالكلية الجديدة بصحيفة الأهرام بتاريخ 3 إبريل عام 1955م (134).

وأيضًا وفي إطار مساندة العصر والأخذ بأسباب التطور والتحديث نجد أن رئيس جامعة الأزهر، وعمداء الكليات اتخذوا قرارًا بتدريس اللغات الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، ابتداء من العام الدراسي 1955/1956م، وهذا القرار جاء نتيجة مناقشة سلطات الأزهر بشأن مسألة إرسال طلاب الأزهر إلى دول أجنبية للتخصص. وذكر رئيس الجامعة أن الطلاب الأزهريين الذين تم إرسالهم إلى الخارج لم يرقوا إلى مستوى الكفاءة المتوقع بسبب حقيقة أنهم كانوا يجهلون اللغات، والعادات والاتجاهات السائدة في البلدان التي تم إرسالهم إليها، وقال أيضًا إن العالم أصبح أسرة واحدة، وأن تعليم اللغات الأجنبية هو تطور طبيعي للأزهر وإن كان متأخرًا، فهو قرار يتماشى مع الاتجاه المعني بتحديث الأزهر وفي الحقيقة فإن هذا القرار لم تكن هذه المرة الأولى لإثارته، بل إنه تمت مناقشته قبل ذلك بنحو عامين من قبل رئيس الجامعة الأسبق والجهاز المركزي للمحاسبات، ولكن تم حظر المشروع (135)، إلا أنه أعيد إثارته مرة أخرى للأسباب التي ذكرها رئيس الجامعة وأيضًا ربما من باب الأخذ بالحكمة القائلة: "من تعلم لغة قوم أمن شرهم"، تجدد إرسال الأزهر للبعثات الخارجية مرة أخرى، ففي عام 1958م رأى فضيلة الشيخ "محمود شلتوت" (136) الذي تولى مشيخة الأزهر بعد الشيخ عبد الرحمن تاج ضرورة إحداث تطوير في مناهج الدراسة بالمعاهد الدينية فقرر تدريس اللغات الأجنبية لطلاب الأزهر ابتداء من السنة الأولى بالأقسام الثانوية بصفة إجبارية، وكانت اللغات لا تدرس قبل ذلك إلا في كليتي اللغة وأصول الدين بقدر لا يسمح بتحقيق الغرض من دراستها وفي عام 1959م أعاد الأزهر النظر في الكتب والمناهج المقررة في العلوم الدينية والعربية وأدخل عليها تعديلات مختلفة (137)، وفي عام 1961م أرسلت مشيخة الأزهر بعثات إلى بريطانيا، وأمريكا، وألمانيا للتخصص في اللغات الأجنبية، وعلم النفس، والاجتماع، للدعوة إلى الإسلام ومحاربة المبشرين الاستعماريين في إفريقيا (138).

يتضح مما سبق حرص الولايات المتحدة الأمريكية على متابعة سير العملية التعليمية في كافة المؤسسات التعليمية في مصر سواء التعليم العالي العام، والتعليم العالي الأزهرى، من خلال السفارة الأمريكية بالقاهرة هناك رصد لهذه المؤسسات، استطاعت من خلاله أن تقف على الرؤية والسياسة الإستراتيجية المستقبلية للتعليم في مصر، لضمان تبعيتها.

خاتمة:

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على اتباع نظام التبعية في مصر، ولذلك عانت مصر معاناة كبيرة من هذه التبعية الأمريكية في

عديد من الجوانب السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والثقافية حتي قيام ثورة يوليو 1952م، إلا أنها تمكنت من التخلص من عديد من هذه الجوانب إلا التبعية الثقافية، التي استمرت قوية إلى ما بعد الثورة، وحتى عام 1967م، ومما هو جدير بالملاحظة أن نظام ثورة يوليو في خلال فترة الخمسينيات، وحتى عام 1967م حقق ما كانت تسعى إلى تحقيقه الولايات المتحدة الأمريكية في مصر .

كان الأزهر جامعًا وجامعة يسعى جاهدًا للتطور والأخذ بالأسباب لمواكبة العصر بما يتوافق مع الشرع، وهو ما أدركته الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت بكل وسائلها لوضعه تحت أعينها، لترصد حركته بل وربما لتتحكم في سياسته، وهي بهذا الرصد وجمع وإرسال البيانات من خلال مندوبيها بالقاهرة إلى الولايات المتحدة، بكل التفاصيل المتعلقة بالتعليم العالي العام، والأزهري وغيره في مصر، استطاعت من خلال هذا أن تقف على الرؤية والسياسة الإستراتيجية المستقبلية، بل والآتية لهذا التعليم العالي العام والأزهري، من خلال تحليل هذه البيانات التي توصلها إلى عديد من المعلومات، وفي ضوء هذه المعلومات اتخذت القرارات وحددت الإجراءات والخطوات المناسبة لتنفيذ سياستها تجاه الأزهر، وهي بدون شك السعي لتقويضه وإجهاضه وتفريغ أهدافه ورسائله، وذلك لإدراكها ما للأزهر من أهمية وتأثير ليس في مصر وحدها، بل في المنطقة بأسرها، وهو ما يذكرنا بأحد أهم أسباب وأهداف إنشاء الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وهو مقاومة الأزهر ومناقصته .

على الرغم من ذلك فإن هذه السياسة الأمريكية لها وجه آخر، استفاد منه التعليم العالي في مصر عامة، والتعليم العالي الأزهرى خاصة مثل إرسال البعثات الدراسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المنح الدراسية التي قدمتها، فلا شك أن الدارسين المبعوثين قد تعرفوا على أمور حديثة وطرق جديدة وأساليب متقدمة، بل إنه قد تم إدخال مادة دراسية جديدة في المعهد العالي للصحة العامة بالإسكندرية لأول مرة وهي مادة " الإحصاء "، وقد تم استقدام متخصصين فيها من الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الأزهر وجامعته أخذ بأسباب التطور والتحديث لمواكبة العصر، واتخاذ عدد من القرارات كتدريس اللغات الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية .

على أية حال فهذه المواكبة لمتطلبات العصر من قبل شيوخ الأزهر يبدو أنها لم ترق أو تقنع قادة ثورة يوليو عام 1952م، بما كانوا يريدونه من الأزهر، فلم تكن العلاقة بينهم علاقة وفاق ، لذا نجدهم قد وضعوا قانونًا جديدًا خاصًا بالأزهر في عام 1961م.

الملاحق : ملحق رقم (1)*

مضبطة الجلسة الخمسين لمجلس النواب - يوم الاثنين ٣ ذوالقعدة سنة ١٣٤٦ الموافق ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨ ٧٦١

باق الأسئلة

أشير إلى السؤال المقدم من حضرة النائب المحترم الدكتور نجيب أسكندر إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ونصه :

”هل وصل إلى علم الحكومة المصرية صدور قرار من مكتب الصحة الدولي بباريس بناء على اقتراح سماعة مندوب الحكومة المصرية بزيادة عدد الأعضاء المصريين في مجلس الصحة البحرية والكورنتيات اثنين، وكذلك فصل القسم البيطري عن المصالح المذكورة وإضافة لهفكمرة المصرية . وان كان الجواب بالإيجاب، فهل نفذت الحكومة المصرية هذا القرار؟ وان لم يكن قد تم تنفيذه فما هي الأسباب ؟“

٩ أبريل سنة ١٩٢٨

وزير الداخلية - ما يشير إليه حضرة العضو المحترم من زيادة عدد الأعضاء المصريين في مجلس الصحة البحرية والكورنتيات ومن فصل القسم البيطري من إدارة المجلس المذكور وإضافته للحكومة المصرية لم يقرها في الواقع مكتب الصحة الدولي وإنما طلبت الحكومة المصرية من المؤتمر الدولي الذي انعقد في باريس سنة ١٩٢٦ إقرارها وقد أقرها المؤتمر مع مسائل أخرى بالمادة ١٦٣ من المعاهدة الصحية الدولية التي وضعت في ذلك المؤتمر .

وهذه القرارات باعتبار أنها جزء من المعاهدة الجديدة لا تنتفد إلا بعد أن يعمل بتلك المعاهدة وقد قضت المادة ١٧٠ من تلك المعاهدة أنها لا تنتفد إلا إذا صدق عليها عشر من الدول الموقعة عليها ولم يتحقق بعد هذا الشرط وعلى أي حال فإن هذه القرارات لا تنتفد إلا إذا صدقت مصر نفسها على المعاهدة ولا يزال هذا الموضوع قيد نظر الحكومة .

ثم أشير إلى الأسئلة الموجهة من حضرات النواب المحترمين خليل إبراهيم اسماعيل أبو رحاب أفندي ومحمود طيف بك وعبد الحميد سعيد أفندي إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ومعالي وزير الأوقاف وهي :

نص السؤال الأول

”هل وصل إلى علم حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ما حصل في الأزهر الشريف من دخول المبشر (زويمر) وتوز به رسائل على الطلبة طمنا على تبنينا عليه الصلاة والسلام، وهل وصل كذلك إلى علم دولته ما حدث من تذمر الطلبة وهياجهم عليه وعلى من كان معه من السائمين الأجانب الأمر الذي كان يؤدي إلى حدوث ما لا تحمد عقباه لولا حكمة حضرات المرابين والمدرسين الذين حسموا الأمر .“

وتريد أن تعلم ما اتخذته الحكومة وما ستتخذ من الاجراءات لصيانة المعاهد الدينية والمساجد من اعتداء المبشرين ، وهلا يرى دولته أن خيرا يعمل لحسم مثل ذلك هو اقفال ابواب المعاهد الدينية والمساجد العامة في وجوه المبشرين حتى لا يتكرر حادث الأزهر الذي حدث من دخول هذا المبشر نفسه في الأزهر وتوز به من هذه الرسائل في سنة ١٩٢٦ مما تعلم وزارة الأوقاف في ذلك الحين ولنا الأمل الكبير في دولة الوزير أن يضع حداً لذلك ؟“

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى واجلالى ما خليل أبو رحاب“

١٨ أبريل سنة ١٩٢٨

لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه . فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المسادة السابقة“ ومعنى ذلك أنه يجب أن يخال الاقتراح أولاً على لجنة الاقتراحات لإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه ثم يخال بعد ذلك على اللجنة المختصة .

الرئيس - ألفت نظر حضرة النائب المحترم من نص المسادة ١١٤ من اللائحة الداخلية فهي صريحة وتجزئ حالة الاقتراح على اللجنة المختصة مباشرة .
عبد مغازي عبد الرحمن البروق أفندي - أظن أن بين الصيغ تمارضاً .
الرئيس - لا يوجد أى تمارض بين النصين .

عمر عمر أفندي - إن المسادة ٧٢ من اللائحة الداخلية تقول ”كل اقتراح يرغبه أو بمشروع قانون حضره أحد أعضاء المجلس يقدم لمكتب المجلس بالكتابة ويخبر الرئيس المجلس به في أول جلسة ليحال على لجنة الاقتراحات“ .
والمادة ١١٤ منها تنص أيضاً على ما يأتي :

”عند تقديم أى اقتراح أو مشروع قانون يجوز تقديمه أولاً، واحد من الأعضاء طلب الاستقبال في نظره على أن يشفع هذا الطلب ببيان الأسباب المبررة له .“

فإذا قرر المجلس الاستقبال وكان الموضوع مشروع قانون يعمله على اللجنة المختصة والتي ينفذها ويكلفها بالنظر فيه قبل سواه من عملها . أما إذا كان اقتراحاً يرغبه فللمجلس أن ينظر فيه فوراً أو يعمله بالكيفية السابقة .“
يتضح من ذلك أنه يجوز للجلسة إحالة هذا الاقتراح على لجنة المواصلات مباشرة .

الرئيس - هل تودون على إحالة هذا الاقتراح على لجنة المواصلات لتنظره بصفة مستعجلة ؟
(موافقة عامة) .

ثم أشير إلى الاقتراحات الآتية :

اسم حضرة مقدم الاقتراح	الموضوع
حسن يس أفندي ...	إنشاء مدرسة زراعية متوسطة ببندر بنى سويف
الشيخ عبد العزيز الزاوي	توسيع الطريق الذي يبتدئ من محطة بليس ويتجه ببندر بليس .
» » »	رفع خط السكة الحديدية المتد بين محطة سكة حديد الدنا بداخل مدينة بليس والاكتفاء بالخط الموجودة خارج البلد .
على سليمان بك ...	إدخال بعض تعديلات على محطة سكة حديد بنى سويف وبناء وصيف محطة ترمزت .

وافق المجلس على إحالتها على لجنة الاقتراحات .

(هنا حضر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) .

* مضابط مجلس النواب: دور الانعقاد الثالث، الهيئة النيابية الثالثة، مضبطة الجلسة الخمسين، الإثنين 23 إبريل 1928م، ص ٧٦١ .

الأوقاف استردت منه رخصة دخوله المعاهد الدينية الإسلامية وقد شفع رد التصريح بكتاب اعتذار عما وقع .

ويسترق أن أصرح للجلس أن القائم بأعمال مفوضية الولايات المتحدة الأمريكية - التي تربطنا بها روابط المودة والصداقة - قام من تلقاء نفسه بإظهار أسفه الشديد لوقوع هذا الحادث ووضع الأمر موضع البحث ليأخذ من جهته التصرف الذي يليق به .

وميلاً نفسى غبطة أن أعلن أمام حضراتكم إن الأزهريين خاصة وبمجموع الأمة مقدمون وفقوا أزمنا هذا الحادث المثير للشعور والرائحة والحكمة قوضوا مثلاً عاليًا في ضبط النفس والحلود إلى السكينة مما دل على دلائل على تأصل روح التسامح في نفس هذا الشعب الكريم فكان لذلك أحسن الأثر في حرصه على الأمن العام (تصفيق) .

عبد الحميد سعيد أفندي - إن الذي حدا بي إلى تقديم هذا السؤال هو ما رأيته أخيراً من نشاط فئة المبرشرين الأمريكيين الذين يعمسون خلال الديار وينشرون جرائم الفتن والاضطراب بما يلقونه من محاضرات وما يوزعون من ورقات كلها ملن بذيء في الدين الإسلامي ، ولقد جرحهم على ذلك سكوت رجال الإدارة وخوفهم من شيخ الأمازيغيات ، فنداس أولئك القوم كرامة الأمة واعتدوا على شعورنا وألوا من عزتنا فاتضحوا الجامع الأزهر وطعنوا على الإسلام في أعظم وأقدس معهد إسلامي ولولا ما تذرع به علمه الدين من الحكمة وضبط النفس وما بذلوه من الجهود الكبيرة في تهمة الطلبة لكنت النتيجة خطيرة لدرجة لا يمكن أن نحددنا الآن .

إننا لا نخشى على الدين الإسلامي ، دين الحكمة والعقل ، من هجمات ذلك النفس وأمثاله الذين يرضوا على أنهم يعيدون عن النوق والآداب .

إن الدين الإسلامي أقوى وأمنع من أن يتألم منه هؤلاء الطغام الذين يوهون الناس أنهم يعملون للإنسانية ، والإنسانية بريئة منهم ، وبعيدة عنهم ، بعد الحق عن الباطل . والحقيقة التي لا حراء فيها أن هؤلاء هم خدمة ماجورون يعملون لمصلحة المستعمرين في الشرق .

نحن نريد أن يعيش سكان هذا القطر على اختلاف أديانهم وأجناسهم في وئام وسلام . لأن ذلك في مصلحة البلاد ومصلحة الأجانب أيضاً .

وكان هذا شعورنا من قبل أن تظهر في الوجود تلك الدولة التي تريد أن يكون لها حق حماية الأجانب في هذه البلاد .

لذلك طلبنا من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن يتخذ الإجراءات الفعالة للضرب على أيدي هؤلاء المفسدين حتى تنجو البلاد من خطرهم وحتى يعيش أهل هذا القطر في سلام .

أما ما أشار إليه دولة رئيس الوزراء من استرداد الرخصة من النفس المذكور ، ومنعه من دخول المعاهد الدينية الإسلامية ، فلا يكفي لأننا نريد أن تراقب الحكومة أمثال هؤلاء الناس مراقبة جدية وأن تمنعهم بتاتا من دخول المساجد . وأن تطرد ههنا النفس وأمثاله ممن ينشرون جرائم الفتن في هذا البلد الأمين ، حتى نعيش في ريوحة مستظلين بلم السكينة مع اخواننا أبناء الديانات الأخرى على اختلاف ملتهم ونحلهم (تصفيق) .

نص السؤال الثاني

"في هذا الأسبوع زار الأزهر الشريف القس زويمر ومع بعض المبرشرين وفي أثناء اجتماع الطلبة في حلقات الدروس وزع عليهم القس المذكور ومن معه منشورات تعلم في الدين الإسلامي وتدعو الناس إلى ترك دينهم واتباع المسيحية وبما أن هذا مخالف لنص المادة ١٣ وفيه عدم احترام للحكومة والبلاد التي تنص المادة ١٤٩ من دستورها أن الدين الرسمي للدولة الإسلام ، فهل لا يرى دولة الوزير أنه بهذا ربما حدثت فتنة لا يعلم مداها إلا الله يستغلها الاستعماريون وربما لم يكن الدافع هؤلاء المبرشرين التهمة الدينية وحدها ؟

فهل يسمح دولة الوزير الجليل بيان ما اتخذته الحكومة حيال هذا الأمر الهام أو ما ستخذه إن لم تكن اتخذت شيئاً لأن وهل لا يرى معالي وزير الأوقاف منع صرف تذاكر تبييع للأجانب دخول المساجد أو على الأقل للمبرشرين ومن لبسوا قويم حفظا لكرامة الدين الإسلامي وخوفاً من حدوث فتن في المستقبل ؟

محمود لطيف
نائب بلياً" ١٩ أبريل سنة ١٩٢٨

نص السؤال الثالث

"هل وصل إلى علم دولة الوزير ما يقوم به جماعة المبرشرين الأمريكيين من إيقاد نار الفتنة في أنحاء البلاد بتوزيع كتب وأوراق كلها ملن بذيء في الدين الإسلامي ، وهل علم كيف وصلت القمعة والسفاعة المبرشرين الأمريكي المدعو زويمر حيث اجترأ على اهانة المسلمين وجرح كرامتهم بالظلم على الإسلام في أكبر وأقدس معهد إسلامي ولولا ما تذرع به علماء الجامع الأزهر من العقل والحكمة وما بذلوه من الجهد في تهمة خواطر الطلاب لكان ذلك السفيه الآن جثة هامدة .

إن هذا المبرشر وأمثاله الذين أثبتوا أنهم مجردون من العقل والحكمة والآداب لأصغر من أن يتألموا من الإسلام أو ينزلوا من عقيدة أي مسلم ، فالإسلام دين الفطرة لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولكننا حريصون على أن يعيش سكان هذا القطر على اختلاف أديانهم في وئام وسلام وإن ترك هؤلاء المفسدين أحراراً يفتنون سمومهم ويفصسون عرى الآفة والمودة بين أبناء البلد الواحد لمؤ من أكبر الأخطار على الأمن والسلام وعلى مصالح البلاد وقضيتها المقدسة وقد نتج عنه حوادث خطيرة وارتباكات داخلية وسياسية لا يكون مسؤولاً عنها إلا الحكومة .

فهل اتخذت الحكومة الإجراءات الرادعة هؤلاء المفسدين فتراقب حركاتهم وتحرم عليهم دخول المساجد وقشيان القري وتوزيع تلك النشرات التي تؤذي المسلمين في أعين عواطفهم وتطرد زعماءهم خارج القطر والافا الذي أعتزته؟

عبد الحميد سعيد
نائب بلياً" ١٩ أبريل سنة ١٩٢٨

رئيس مجلس الوزراء (ووزير الداخلية) - أجب بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن معالي وزير الأوقاف :

اهتمت الحكومة بمجادة زويمر الإهتمام الجدير بها وأخذت من فورها الإجراءات اللازمة لمنع تكرار مثل هذا الحادث في المستقبل ومنها أن وزارة

أشير إلى المكتبة الآتية :

«حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب
أتشرف بأن أرسل لسعادتك مع هذا تقرير اللجنة عن الطعن المقدم
في انتخاب حضرة عبد الحميد أبو جازيه بك تأييداً عن دائرة قصر نصر الدين بأمل
عرضه على هيئة المجلس المقرر .
هذا وقد اقتبنت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد رمزي بك
مقرراً لها .

وتفضلوا سعادتك بقبول وافر الاحترام ما

19 مارس سنة 1928
رئيس لجنة الطعن
حسين هلال»

الرئيس — أرسل بتاريخ أمس حضرة عبد الحميد أبو جازيه بك التفراف
الآتي نصه :

«حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

علماً أن لجنة الطعن تنظر غداً قبيل الجلسة في الطعن الموجه إلى انتخابي
فاتشرف بطلب تأجيل نظره غداً في الجلسة لا يمكن من الإطلاع على تقرير
اللجنة الجديد للرد عليه أما إذا كان التقرير يرفض الطعن فلا محل للتأجيل ما
عبد الحميد أبو جازيه»

المقرر — أن اللجنة لم تقدم تقريراً جديداً خلاف التقرير الذي سبق توزيعه
على حضراتكم ، ولهذا فليس هناك سبب للتأجيل .

مصطفى محمود الشوربجي أفندي — تنص المادة 11 من اللائحة
الداخلية على ما يأتي :

«على المجلس تأجيل النظر والمناقشة في كل انتخاب يتضمن تقرير اللجنة
طلب الغائه إلى الجلسة التالية للجلسة التي تلي فيها ذلك التقرير إذا طلب ذلك
العضو المطعون في انتخابه» . لهذا أطلب من حضراتكم أن توافقوا على ماطلبه
حضرة العضو المطعون في انتخابه من تأجيل النظر في الطعن إلى
جلسة أخرى .

يقول حضرة الأستاذ مقرر اللجنة أن اللجنة لم تطع تقريراً جديداً . ولكني
أرى أن هذا لا يحول دون اجابة طلب التأجيل ، لأن طبع التقرير مسألة
شكلية وسواء كان التقرير مكتوباً أو تلى شفها فالواقع أن هناك كلاماً
جديداً . الذي حصل في الموضوع الذي نحن بصدده أن اللجنة قدمت
تقريرها الذي وزع علينا ، ولكن حدث في جلسة الثلاثاء الماضي التي
كانت عمدة لنظر التقرير أن قدم حضرة العضو المطعون في انتخابه أوراقاً
رسمية ليثبت أن الحكم صدر ضد شخص غيره .

وقد أحيات الأوراق المذكورة على اللجنة لتصحها ، وأجل نظر التقرير
إلى جلسة اليوم . وإذا كان حضرة المقرر يقول أن اللجنة لم تكتب تقريراً
جديداً ، فهذا لا يمنع من أن يتناول حضرة المقرر في كلامه اليوم المستندات
المشار إليها والرد على ما جاء فيها ، وهذا الرد — في الواقع — كلام جديد لم يرد

محمود لطيف بك — يسرى أن تكون اجابة حضرة صاحب الدولة رئيس
مجلس الوزراء ما سمعنا . ويسرى أيضاً أن يكون عمل حضرة القائم بالأعمال
الوزير المفوض لجمهورية الولايات المتحدة ماشرحه دولته .

ولكن يدهشى أن يساعد وزراء الدول المفوضون حكومتنا في نفي من
تغير بالمواد المخدرة ومن يساعد على هتك الأعراض ونشر الفساد ،
ولا يساعدونها على نفي هذا القس الذي ما أراد خدمة دينه بل اني اعتقد أن
ما عمله ان هو الاديسية اجنبية استعارية لا مصلحة لأمريكا فيها .

ولا أرى مانعاً من أن تطلب حكومتنا مساعدة المفوضية الأمريكية
في نفي هذا القس من مصر لكي تستمر الذكرى الجليلة التي غرستها جناب
وزير أمريكا المفوض السابق زاهية تامية إلى الأبد . ذلك الوزير الذي
كان موضع احترام الزعماء في هذا البلد . وموضع الاجلال في نفس الشعب
المصري لما كان يديه من ضروب الاضفاف والحلكة .

اني يا حضرات النواب لا يفتني أمر البشير الذي لأني ممن يعتقدون
أن العقيدة الاسلامية ثابتة لا تتزعزع حتى عند أهل المسلمين تعالياً .
ولكنني أرفع صوتي هنا ليعلم الذين يمدون أمثال هذا القس بالأموال
لاتفاقها في هذه الأباطيل أنهم يحملهم هذا يقولون أموالهم فيما لا طائل تحتها
لأن التزليل الذي يقوم به المبشرون لا يغير شيئاً من عقيدة أي مسلم مهما
بذل في سبيل ذلك من مال .

واني أطلب من سماي وزير الأوقاف أن لا يكون استرداد الرخصة من
هذا القس مؤقلاً كما حصل في السنوات الماضية وانما يكون معها ألبدا
وأن تراعي الوزارة الدقة في إعطاء الرخص حتى لا تتكرر مثل هذه المسألة
مرة أخرى . لأننا نريد أن نعيرش مع اخواننا الأجانب على اختلاف أديانهم
في ظل السكينة والمحبة والتسامح وليس معنى هذا أن نقبل اهانة واحترقاراً
في أكبر مقل من معارف الدين وهو الجامع الأزهر ولا يسئني الآن الا أن
أختر عبارتي بذكر حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الأوقاف
على ما بلاءه من النانية بهذا الموضوع .

التقرير الثالث للجنة فحص الطعون وتحقيق صحة البيانات

عن الطعون المقدمة ضد انتخاب حضرة عبد الحميد أبي جازيه بك

تأييداً عن قصر نصر الدين

الرئيس — قدم حضرة الأستاذ أحمد رمزي بك الطلب الآتي نصه :

« انتهت لجنة الطعون من بحث الأوراق التي أرسلها أخيراً إلى المجلس
حضرة النائب المحترم عبد الحميد أبو جازيه بك بخصوص الطعن في انتخابه ،
ولما كان هذا الطعن قديماً ، ومشروع قاضي التحضير كثير المواد ،
فأرجو — اذا وافق المجلس — تقديم نظر الطعن على مشروع قانون تحضير
القضايا .»

فهل توافقون على هذا ؟

(موافقة عامة)

— المصدر السابق : ص ٧٦٣ .

ملحق رقم (2)*

FOREIGN SERVICE DESPATCH

FROM: AMRIBABST, CAIRO

TO: THE DEPARTMENT OF STATE WASHINGTON

REF: NONE.

12 June 3, 1955, THE DRPAR

SUBJECT: Number of Students in Institutions of Higher Learning in Egypt, 195-55. The Embassy has collected figures indicating approximately 75,000 students were enrolled in institutions of higher learning in Egypt during the academic year 1954-55. The following breakdown is submitted:

University of Alexandria.

Faculty of Arts	1,343
Faculty of Law	1,868
Faculty of Medicine	1,200
Faculty of Medicine-Preparatory	359
Faculty of Science	518
Faculty of Engineering	1,5997
Faculty of Agriculture	489
Faculty of Commerce	2,124
	9,498

Cairo University.

Faculty of Arts	3,618
Faculty of Law	4,749
Faculty of Medicine	3,758
Faculty of Commerce.	3,783
Faculty of Science	776
Faculty of Engineering	2,429
Faculty of Agriculture	1,119
Faculty of Veterinary Medicine	487
	22,706

Bin Shams University

*- FRUS: 1955, Vol.III, FOREIGN SERVICE DESPATCH e Department of State Washington, 12 June3, 1955, The Drpar, p.19

Page: 2

Encl: -

Desp: 2225, June 3, 1955,

From: AMERICAN EMBASSY, CAIRO

Ein Shams University.

Faculty of Medicine	1,869
Faculty of Engineering	2,036
Faculty of Science	661
Faculty of Law	5,350
Faculty of Agriculture	491
Faculty of Arts	1,397
Faculty of Commerce	3,116
Higher Institute of Education for Men	482
Higher Institute of Education for Women	716
	<u>16,118</u>

In addition, there are approximately 6,000 students in various special institutes, such as Men's Teacher Training College, Institute of Fine Arts, Institute of Physical Education, Institute of Music, and Cairo School of Social Work. at Cairo had about 800 students enrolled. The American university At Al Azhar University and its institutes there are 29,000 students.

For the Ambassador:

W. H. Weathersby

Ibid:p.20-

من: مكتب الخدمات الأجنبية من: أمربايست، القاهرة

إلى: وزارة الخارجية في واشنطن

المرجع: لا شيء. ١٢ يونيو ١٩٥٥، ٣

الموضوع:

عدد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي في مصر ١٩٥-٥٥. جمعت السفارة أرقامًا تشير إلى أن ما يقرب من ٧٥٠٠٠ طالب قد التحقوا بمؤسسات التعليم العالي في مصر خلال العام الأكاديمي ١٩٥٤-٥٥. يتم تقديم البيانات التفصيلية التالية:

جامعة الاسكندرية.

١٣٤٣	كلية الآداب
١٠٨٦٨	كلية الحقوق
١٢٠٠	كلية الطب
٣٥٩	كلية الطب - الإعدادي
٥١٨	كلية العلوم
١٠٥٩٩٧	كلية الهندسة
٤٨٩	كلية الزراعة
٢٠١٢٤	كلية التجارة
<u>٩٤٩٨</u>	

جامعة القاهرة.

٣٦١٨	كلية الآداب
٤٠٧٤٩	كلية الحقوق
٣٠٧٥٨	كلية الطب
٣٠٧٨٣	كلية التجارة.
٧٧٦	كلية العلوم
٢٠٤٢٩	كلية الهندسة
١١١٩	كلية الزراعة
٤٨٧	كلية الطب البيطري
<u>٢٢٧٠٦</u>	

جامعة عين شمس....

الصفحة: ٢

مرفق: -

Desp: 2225، ٣ يونيو ١٩٥٥،

من: السفارة الأمريكية بالقاهرة

جامعة عين شمس.

كلية الطب ١،٨٦٩

كلية الهندسة ٢،٠٣٦

كلية العلوم ٦٦١

كلية الحقوق ٥٣٥٠

كلية الزراعة ٤٩١

كلية الآداب ١٣٩٧

كلية التجارة ٣،١١٦

المعهد العالي للتربية بنين ٤٨٢

لمعهد العالي للتربية النسائية ٧١٦

١٦١١٨

بالإضافة إلى ذلك، هناك ما يقرب من ٦٠٠٠ طالب في مختلف المعاهد الخاصة، مثل كلية تدريب المعلمين للرجال، ومعهد الفنون الجميلة، ومعهد التربية البدنية، ومعهد الموسيقى، ومدرسة القاهرة للعمل الاجتماعي. في القاهرة كان هناك حوالي ٨٠٠ طالب مسجلين. يبلغ عدد الجامعة الأمريكية في جامعة الأزهر ومعاهدها ٢٩ ألف طالب وطالبة.

الهوامش :

- (1) البخاري : كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ص1319.
- (2) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة : الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ط3، دار الندوة العالمية، الرياض 1997م، ص159.
- (3) عبد الفتاح إسماعيل غراب : العمل التنصيري في العالم العربي ، مكتبة البدر، 2007م، ص17 .
- (4) عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني : أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها " التبشير - الاستشراق - الاستعمار " دراسة وتحليل وتوجيه، ط8، دار القلم، دمشق، 2000م، ص54.
- (5) عبد الفتاح إسماعيل غراب : مرجع سابق، ص17.
- (6) عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني : مرجع سابق، ص53.
- (7) مصطفى خالدي ، وعمر فروخ : التبشير والاستعمار في البلاد العربية وعرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق

- للاستعمار الغربي، ط1، المكتبة العالمية ومطبعتها، بيروت، 1953م، ص40.
- (8) إبراهيم عكاشة : ملامح عن النشاط التنصيري في الوطن العربي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1986م، ص10.
- (9) زوات عرفان المغربي : هيئة كبار العلماء 1911-1961م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012م، ص338.
- (10) الجامعة الإسلامية : التبشير كحركة استعمارية العدد26، 298 يونيو1933م؛ الجهاد، 23 يونيو1933م.
- (11) المرجع نفسه: غارات المبشرين على الإسلام، بقلم الفاروقي، العدد 91، 28 يونيو1933م.
- (12) سلمان سلامة عبد المالك : أضواء على التبشير والمبشرين ، ط1، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1994م، ص20.
- (13) مصطفى خالدي ، وعمر فروخ : مرجع سابق، ص40.(14) أحمد عبد الرحيم مصطفى: تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة، دار المعارف، القاهرة، 1967م، ص4.
- (14) الامتيازات الأجنبية : في نشأتها كانت تهدف إلى حماية الأجانب من احتمال وقوع الحيف والجور عليهم في مسائل الضرائب، وتأمينهم على أرواحهم وأمولهم، وقد خضعت كافة الدول العربية الواقعة تحت الحكم العثماني لهذه المعاهدات بحكم تبعيتها للدولة العثمانية، وقد استطاعت الدولة الحاصلة على تلك الامتيازات أن تضيف إليها بنودًا جعلت رعاياها لا يخضعون للسلطات أو القانون العثماني، وهو الأمر الذي أوجد المحاكم القنصلية ، ولم تقتصر هذه الحصانة على الأجانب بل على كل من تعتبره البعثات الأجنبية تابعًا لها حتى من أبناء الدولة العثمانية نفسها .
- عبد العزيز الشناوي : الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1984م، ص720-749 ؛ نبيل عبد الحميد سيد أحمد : النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره على المجتمع المصري من سنة 1922إلى سنة 1952م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982م، ص14.
- (15) نبيل عبد الحميد سيد أحمد : إرساليات التبشير الأمريكية في البلاد العربية حتى عام 1923م، ط2، دمياط، 2004، ص9.
- (16) المرجع نفسه: صص9-10.
- (17) المرجع نفسه.

(18) J.Y.Brinton: The American Effort in Egypt A.Chapter in Diplomatic History in Nineteenth Century, p.11 .

(19) الإرساليات التبشيرية: هي جماعة من المنصرين، وتضم عدة مراكز تنتشر في المدن والقرى، ويطلق عليها المراكز التصيرية أو مراكز التنصير باستخدام مصطلح التبشير بدلاً من التنصير وتسعى إلى إقامة الكنائس المحلية "الوطنية" التي تؤول رعايتها للسكان الأصليين.

- إبراهيم عكاشة علي : التبشير النصراني في جنوب السودان " وادي النيل"، دار العلوم، القاهرة، 1982م، ص ص 24-25 .

(20) نبيل عبد الحميد سيد أحمد : إرساليات التبشير الأمريكية في البلاد العربية حتى عام 1923م، مرجع سابق، ص 68؛ Op .Cit, p.18.:J.Y.Brinton

(21) المرجع نفسه : ص 77.

(22) منار الإسلام: صفحات خالدة لمقاومة الشعب المصري للإرساليات الأجنبية، الحلقة الأولى، خالد محمد نعيم، العدد 4، 12 ديسمبر 1986م، ص 94-95

(23) نظارة المالية: الإحصاء السنوي العام للقطر المصري لسنة 1916م، مصلحة عموم الإحصاء، المطبعة الأميرية، ص 27؛ الإحصاء السنوي للقطر المصري لسنة 1917م، ص 579.

(24) السعيد شعبان الدسوقي إبراهيم : التعليم التنصيري أهدافه وأساليبه، حولية كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة، العدد 33، المجلد الأول، ص 122.

(25) نظارة المالية : مصلحة عموم الإحصاء، كشف إحصاء التلاميذ الموجودين بالمدارس العمومية والخصوصية بالقطر المصري لسنة 1907-1908م، المطبعة الأميرية، ص 28.

(26) المصدر نفسه : إحصاء المكاتب والمدارس للقطر المصري لسنة 1914-1915م، ص 162.

(27) تشارلز روجرز واطسون Charles .R. Watson: أحد المبشرين الأمريكيين، ومدير الجامعة الأمريكية بالقاهرة منذ نشأتها حتى عام 1945م.

- علاء الدين عرفات: العلاقات المصرية الأمريكية الخطوات الأولى في مصر، العربي للنشر والتوزيع، 2001م، ص 218.

(28) المرجع نفسه: ص 184-185.

(29) صموئيل مارينوس زويمر Samuel Marinus Swimmer

: ولد في 18 / 4 / 1867م وكان ترتيبه 13 من 15 في أسرته وعائلته من أصول فرنسية، هاجرت إلى هولندا عام 1685م امتازت عائلته بالتدين، وكان لذلك أثر كبير على صموئيل الذي ورث صفاتهم وحافظ عليها إلى أن توفي في إبريل عام 1952م عن عمر 85 عامًا، ولقد عرف بين زملائه بأنه نبي التنصير للمسلمين وأنه أستاذ في التنصير، ووصف بأنه من كبار المنصرين الأمريكيين الذين ارتحلوا كثيرًا في البلاد الإسلامية، وأجاد عدة لغات، وكان يتظاهر بالطيبة ولكنه في حقيقة الأمر كان داهية ومتعصبًا ويعمل على تشكيك المسلمين في دينهم ثم دعوتهم إلى الديانة النصرانية

ويقول عبد الله التل "وأعجب العجب أن يعلم القارئ بأن صموئيل زويمر هذا، الذي يرأس مؤتمرات التبشير من أدنبره، والذي قاد معارك التبشير طوال ستين عامًا انتهت بهلاكه عام 1952م، قد كشف عن يهوديته الدفينة الراسخة في أعماق نفسه، وذلك بأن طلب حاكمًا يلقنه في ساعاته الأخيرة أثناء احتضاره، وقد أخبرني راهب من أصدقائي أيام معركة القدس، أن الكنيسة تحتفظ بهذا السر المذهل ولا تبوح به، حتى لا تنكشف حيل اليهود الذين يتظاهرون باعتناق النصرانية، وحتى لا يظهر إخفاق جمعيات التبشير التي تبذل الملايين عبثًا، وتتخدع بمكر اليهود وخططهم الخبيثة لبث الفتن والبغضاء بين الإسلام والمسيحية .

- ناصر بن إبراهيم عبد الله آل تويم: صموئيل زويمر حياته وجهوده التنصيرية، مجلة كلية الشريعة بالرياض، المملكة العربية السعودية 2013م، ص 95؛ عبد الله التل : جذور البلاد، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، 1988م، ص228.

(30) المؤيد: مؤتمر القاهرة 1906م، الغارة على العالم الإسلامي، 21 إبريل 1912م.

(31) ناصر بن إبراهيم عبد الله آل تويم : مرجع سابق، ص112

(32) المرجع نفسه: ص111.

(33) <http://www.moqatil.com> / موسوعة مقاتل من الصحراء.

(34) شاتليه : أستاذ المسائل الاجتماعية الإسلامية في فرنسا , وأحد المنصرين المستشرقين، ترأس تحرير مجلة العالم الإسلامي .

- شاتليه : الغارة على العالم الإسلامي، ترجمة مساعد البيانوني، محب الدين الخطيب، ط4، القاهرة، 1977م، ص5.

- (35) نجيب العفيفي : المستشرقون ، ط4، مجلد 4، دار المعارف، القاهرة، 1981م، ص 138؛ شاتليه : المرجع السابق، ص 8
- (36) المرجع نفسه : ص 90.
- (37) علاء الدين عرفات: مرجع سابق، ص 185.
- (38) طارق البشري: المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2004م، ص ص 562- 563.
- (39) علاء الدين عرفات: مرجع سابق، ص 185.
- (40) المرجع نفسه: ص ص 185- 186.
- (41) نفسه: ص ص 186.
- (42) خالد محمد نعيم: مرجع سابق، ص 182
- (43) زوات عرفان المغربي : مرجع سابق، ص ص 338-339.
- (44) علاء الدين عرفات: مرجع سابق، ص ص 186- 187.
- (45) طارق البشري: مرجع سابق، ص 456- 457.
- (46) فرنسين كوستيه : إصلاحي في جامعة الأزهر أعمال مصطفى المراغي وفكره 1881- 1945م، ترجمة : عاصم عبد ربه حسين، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2013م، ص 127.
- (47) علاء الدين عرفات: مرجع سابق، ص 189؛ الجامعة العربية: العدد 128، 30 إبريل 1928م؛ السياسة: العدد 24، 24 إبريل 1928 م.
- (48) مضابط مجلس النواب: دور الانعقاد الثالث، الهيئة النيابية الثالثة، مضبطة الجلسة الخمسين، الإثنين 23 إبريل 1928 م ، ص 461.
- (49) المصدر نفسه: ص 762.
- (50) نفسه: ص 763
- (51) نفسه: ص 764.
- (52) نفسه: ص 765.
- (53) علاء الدين عرفات : مرجع سابق، 189.
- (54) منار الإسلام : صفحات خالدة لمقاومة الشعب المصري للإرساليات الأجنبية، بقلم خالد محمد نعيم، العدد "4"، السنة 12، ديسمبر 1986 م ، ص ص 95-96.
- (55) علاء الدين عرفات : مرجع سابق، ص 190.
- (56) المرجع نفسه: ص 190.
- (57) نفسه: ص 199.
- (58) الجامعة العربية: العدد 136، 28 مايو 1982م.
- (59) المرجع نفسه .

- (60) مصطفى خالدي ، وعمر فروخ : مرجع سابق، ص ص 61-62.
- (61) المرجع نفسه : ص 61.
- (62) علاء الدين عرفات: مرجع سابق، ص 200.
- (63) نفسه.
- (64) مصطفى الخالدي، وعمر فروخ: مرجع سابق، ص94.
- (65) المرجع نفسه: ص 76.
- (66) نفسه: ص 77.
- (67) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1960م ، ص209.
- (68) علاء عرفات: مرجع سابق، ص ص 217-219.
- (69) عماد حسين: جذور الثقافة الأمريكية في مصر، المسلم المعاصر، دار المنظومة، 2010م ، ص 166-167؛ للمزيد انظر عماد حسين: الجامعة الأمريكية في القاهرة (1919- 1967م)، دار الكتب والوثائق القومية، سلسلة مصر النهضة رقم (72)، 2008م ص102
- (70) المرجع نفسه، ص ص 162-163.
- (71) ——— : الجامعة الأمريكية بالقاهرة (1919- 1967)، ص 103.
- (72) ——— : جذور الثقافة الأمريكية في مصر، ص ص176-177.
- (73) الشيخ محمد الأحمدى الظواهري (1878 - 1944م) ولد في قرية كفر الظواهري بمحافظة الشرقية في بيت علم ودين، ثم قدم إلى القاهرة حيث درس بالأزهر وتعلم على يد كبار علمائه وفي طليعتهم الإمام الشيخ محمد عبده - تولى مشيخة الجامع الأحمدى بطنطا، ثم نقل إلى أسبوط حيث نهض برسائله الجديدة، وعندما انتهت الخلافة العثمانية عام 1920م ، وعقد مؤتمر الخلافة بالقاهرة عام 1926م ، كان جريئاً في اقتراح انقضاؤه على غير قرار لأنه لم يتكامل فيه تمثيل الأمم الإسلامية، وقد اشتهر بكتاب " العلم والعلماء " الذي اقترح فيه طريقة لاصلاح التعليم بالأزهر . وقد كان لهذا الكتاب صدى بعيد وقد عمل الشيخ على تحقيق ما هدف إليه حينما أسندت إليه مشيخة الأزهر فجهوده صدر القانون رقم (49) لسنة 1930م بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية.

- سنية قراعة : تاريخ الأزهر في ألف عام، مكتبة الصحافة الدولي للصحافة والنشر، 1968م ، ص420.
- (74) منار الإسلام : مرجع سابق، ص ص 97- 98.
- (75) سنية قراعة : مرجع سابق، ص 327.
- (76) زوات عرفان المغربي: مرجع سابق، ص340.
- (77) منار الإسلام: مرجع سابق، ص97.
- (78) الإسلام (القاهرة): العدد السابع والعشرون، السنة الثانية، 29 أكتوبر 1933م ، ص 28.
- (79) الشيخ محمد مصطفى المراغي (1881 – 1945م): ولد بقرية المراغة بمحافظة سوهاج، حصل على الشهادة العالمية عام 1904م , عمل في بدء حياته العملية بالقضاء في السودان، ثم عين مفتشاً بوزارة الأوقاف، تدرج في وظائف التفتيش والقضاء، ثم عين شيخاً للأزهر عام 1928م، واستقال عام 1930م ، ثم تولى المشيخة للمرة الثانية عام 1935م ، وبقي بها إلى أن توفي عام 1945م ، وضع الشيخ المراغي في أيام مشيخته الأولى مشروع قانون الأزهر.
- سنية قراعة : مرجع سابق، ص 419.
- (80) زوات عرفان المغربي: مرجع سابق، ص 194.
- (81) منار الإسلام: مرجع السابق، ص 100؛ زوات عرفان المغربي، ص 194.
- (82) المرجع نفسه: ص ص 102- 103.
- (83) الجامعة العربية: الأعداد 1111، 1112، 1111، 28، 29 يونية 1933م.
- (84) زوات عرفان المغربي: مرجع سابق، ص 341.
- (85) المرجع نفسه: ص 344.
- (86) نفسه: ص ص 344- 345- 353.
- (87) نفسه: ص345.
- (88) منار الإسلام : الجذور التاريخية لإرساليات التنصير، الحلقة الأخيرة ؛ خالد محمد نعيم، العدد 5، السنة 12، يناير 1987م ص96.
- (89) المرجع نفسه : ص ص 97- 98.
- (90) نفسه : ص 98.
- (91) محمد رجب تمام: المجتمع المصري والثقافة الغريبة 1798- 1952م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2017م ، ص 71.
- (92) منار الإسلام : العدد 5، مرجع سابق، ص 99.

- (93) نفسه : ص ص 99-100 .
- (94) نفسه : ص 100 .
- (95) محمد رجب تمام : مرجع سابق، ص72 .
- (96) نفسه .
- (97) FRUS: 1930,Vol.II.,The Ambassador in Great Britain(Dawes) to The Secretary of State, London, May 5, 1930.,P.760.
- (98) فرنسين كوستيه : مرجع سابق، ص 123 .
- (99) FRUS: 1936, Voll.III, the Ambassador in The United Kingdom, (Bingham) to The Secretary of State, London, December 9, 1936, P.26.
- (100) FRUS: 1936,Vol.III, The Minister in Egypt (Fish) to The Secretary of State , Cairo , December 11 , 1936 , P.28 .
- (101) FRUS: 1930,Vol.II.,The Ambassador in Great Britain(Dawes) to the Secretary of State, op.cit ,p.760 .
- (102) FRUS: 1930, Vol.II,Secretary of State to The Minister in Egypt Gunther) ,Washington , May 12, 1930 , p.760 .
- (103) FRUS: 1936, Voll.III, The Minister in Egypt (Fish) to The Secretary of State, Cairo, March 10 , 1936, p.26.
- (104) Ibid
- (105) Ibid: p.114
- (106) Ibid: p.115
- (107) FRUS:1936,Vol.III,The Secretary of State to the Charge in the United Kingdom (Atherton) , Washington , March 26 , 1936, p.25.
- (108) فرنسين كوستيه : مرجع سابق، ص 132
- (109) المرجع نفسه .
- (110) نفسه : ص 133 .
- (111) زوات عرفان المغربي : مرجع سابق، ص353 .
- (112) المرجع نفسه : ص ص 354-355 .
- (113) نفسه : ص 356 .
- (114) نفسه : ص 356-357 .
- (115) عماد حسين: جذور الثقافة الأمريكية في مصر، مرجع سابق، ص 177-178 .

- (116)FRUS: 1956, Voll.III, FOREIGN SERVICE DESPATCH, From: AMENBARST, CAIRO, To: THE DEPARTMENT OF HTATR WARINTON, February 13, 1956, P. 23
- (117)FRUS: 1955, Voll.III, FOREIGN SERVICE DESPATCH e Department of State Washington, 12 June3, 1955, The Drpar,p19.
- (118)Ibid:p.20
- (119) Ibid:p.21
- (120)FRUS: 1956, Voll.III, UNCLASSIFID FOREIGN SERVICE D ESPATCH , From: AMENBARST, CAIRO, TO: THE DEPARTMENT OF HTATR WARINTON , February 13, 1956,p.23.
- (121)FRUS: 1956, Voll.III, FOREIGN SERVICE DESPATCH , S U BJECT: The High Institute of Public , Alexandra , Egypt , February 13, 1956 ,P.26.
- (122)Ibid: P. 29.
- (123) FRUS: 1956, Voll.III, FOREIGN SERVICE DESPATCH, From: Cairo, To: THE DEPARTMENT OF NTATH WANRINGTON, October 22, 1956, P. 33 .
- (124)FRUS: 1952, Voll.III, FOREIGN SERVICE DESPATCH, From: Amamay Cairo, May 28, 1952, P. 924
- (125) Ibid.
- (126)الشيخ عبد الرحمن تاج : ولد عام 1896م ، ونال شهادة العالمية عام 1922م ، ثم حصل على شهادة التخصص عام 1926م اختير عضواً في بعثة الأزهر إلى فرنسا حيث حصل على الدكتوراه عام 1936م ، ولما عاد إلى الوطن في عام 1943م اختير للتدريس في قسم تخصص القضاء الشرعي، ثم اختير أستاذاً للشريعة الإسلامية في كلية الحقوق بجامعة عين شمس وحصل على عضوية جماعة كبار العلماء عام 1951م ، وقد اختير عضواً في لجنة وضع الدستور عام 1953م ، ثم عين شيخاً للأزهر في عام 1954م ، وظل بمنصبه هذا حتى عين وزيراً في الاتحاد العربي بين اليمن والإقليمين المصري والسوري، في الجمهورية العربية المتحدة عام 1958م ، ثم اختير عضواً بمجمع اللغة العربية عام 1963م.

- سنية قراعة : مرجع سابق، ص426.

(127) المرجع نفسه: ص ص 355-356.

(128) FRUS: 1952, Voll.III, OM AHEMBASSY CAIRO, THE DEPARTMKNT OP SSTATR WANHINGTON, AR REF embassy dispatch no. 1806 , FOREIGN SERVICE DESPATCHII REF am SUBJECT – POLITICAL DEVELOPHANTS RIGADING AL AZHAR UNIVARSITY , March 9 , 1953 , P.1.

(129) FRUS: 1953, Voll.III, OM AHEMBASSY CAIRO, THE DEPARTMKNT OP STATR, WANHINGTON. AR REF embassy dispatch no. 1806, March 9 , 1953, p.2.

(130) ريتشارد هرير دكميجان : الأصولية في العالم العربي، ترجمة عبد الوارث سعيد، ط 2، دار الوفاء، المنصورة، 1989م، ص 308.

(131) FRUS : 1955, Voll.III, Translated Extracts of article appearing in Akher Saa ,RUSSIA LAUGHS AT AL AZHAR WHAT HAVE THE SHEIKHS DONE FOR ISLAM & THE CONSPIRACIES AGAINST, From : An , Embassy , Cairo , Feb .9, 1955 , P. 1 .

(132) Ibid: Feb ,17, 1955, p.3

(133) FRUS: 1955,Voll.III, FOREIGN SERVICE DESPATCH DAGGY, SUBJECT: Colloge for Girls at Al Azhar, FROM: CAIRO MAR, 9, 1953, TO: STATE- USIA Dec, 30, 1955, P. 13.

(134) Ibid: p.17 .

(135) زوات عرفان المغربي : مرجع سابق، ص357.

(136) الشيخ محمد شلتوت: ولد في قرية منية بني منصور بمحافظة البحيرة عام 1993م ، التحق بمعهد الإسكندرية الديني عام 1906م ، نال الشهادة العالمية عام 1918م ، وفي عام 1942م نال عضوية جماعة كبار العلماء , وتدرج في مناصب الأزهر حتى اختير شيخاً للأزهر في أكتوبر عام 1958م ، وقد مثل الشيخ شلتوت الأزهر في عدة مؤتمرات دولية، وشارك في نشاط كثير من الهيئات الرسمية التي تهتم بالتربية والتدين ونشر الفضيلة .

- سنية قراعة، مرجع سابق، ص 427.

- (137) المرجع نفسه : ص357.
(138) عماد حسين: جذور الثقافة الأمريكية في مصر، مرجع سابق، ص 179.

المصادر والمراجع:

أولاً الوثائق العربية غير المنشورة: (مضابط مجلس النواب)

- مضابط مجلس النواب: دور الانعقاد الثالث، الهيئة النيابية الثالثة، مضبطة الجلسة الخمسين، الإثنين 23 إبريل 1928م.
ثانيًا: الوثائق الأجنبية المنشورة :

- Department of Stat, Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers, Government Printing Office, Washington: Vols:
-FRUS: 1930, 1936, Vol, II.
- FRUS: 1952,1953,1955,1956, Voll, III.

ثالثًا: المصادر العربية المنشورة:

- مصلحة عموم الإحصاء: نظارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء، كشف إحصاء التلاميذ الموجودين بالمدارس العمومية والخصوصية بالقطر المصري لسنة 1907-1908 م ، المطبعة الأميرية.
- مصلحة عموم الإحصاء : نظارة المالية، إحصاء المكاتب والمدارس للقطر المصري لسنة 1914-1915م.
- مصلحة عموم الإحصاء :نظارة المالية، الإحصاء السنوي العام للقطر المصري لسنة 1916م ، المطبعة الأميرية .
- الإحصاء السنوي للقطر المصري لسنة 1917م.

رابعًا: الموسوعات العربية:

- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة : الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ط3، دار الندوة العالمية الرياض ، 1997م.

خامسًا: المراجع العربية والمعربة

- إبراهيم عكاشه علي : التبشير النصراني في جنوب السودان " وادي النيل "، دار العلوم، القاهرة، 1982م.
- _____: ملامح عن النشاط التنصيري في الوطن العربي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1986م.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى: تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة، دار المعارف، القاهرة، 1967م.

- البخاري : كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .
- جرجس سلامة : تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1960م.
- ريتشارد هرير دكميجان : الأصولية في العالم العربي، ترجمة عبد الوارث سعيد، ط 2، دار الوفاء، المنصورة، 1989م.
- زوات عرفان المغربي : هيئة كبار العلماء 1911- 1961م الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012م.
- سلمان سلامة عبد المالك : أضواء على التبشير والمبشرين ط1، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1994م.
- شاتليه : الغارة على العالم الإسلامي، ترجمة مساعد البيانوني، محب الدين الخطيب، ط4، القاهرة، 1977م.
- طارق البشري : المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2004م.
- عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني : أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها " التبشير - الاستشراق - الاستعمار " دراسة وتحليل وتوجيه، ط8، دار القلم، دمشق، 2000م.
- عبد العزيز الشناوي : الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1984م .
- عبد الفتاح إسماعيل غراب : العمل التنصيري في العالم العربي ، مكتبة البدر، 2007م.
- عبد الله التل : جذور البلاد ، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، 1988م.
- علاء الدين عرفات : العلاقات المصرية الأمريكية الخطوات الأولى في مصر، العربي للنشر والتوزيع، 2001م.
- عماد حسين: الجامعة الأمريكية في القاهرة (1919- 1967م)، دار الكتب والوثائق القومية، سلسلة مصر النهضة رقم (72)، 2008.
- فرنسين كوستيه : إصلاحي في جامعة الأزهر أعمال مصطفى المراغي وفكره 1881- 1945م ، ترجمة : عاصم عبد ربه حسين، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2013م.
- محمد رجب تمام : المجتمع المصري والثقافة الغربية 1798- 1952م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2017م.
- مصطفى خالدي ، وعمر فروخ : التبشير والاستعمار في البلاد العربية، وعرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق

للاستعمار الغربي، ط1، المكتبة العالمية ومطبعها، بيروت، 1953م.

- نبيل عبد الحميد سيد أحمد : النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره على المجتمع المصري من سنة 1922 إلى سنة 1952م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982م.

- _____ : إرساليات التبشير الأمريكية في البلاد العربية حتي عام 1923م، ط2، دمياط، 2004م.
سادساً: المراجع الأجنبية:

-J.Y.Brinton: The American Effort in Egypt A.Chapter in Diplomatic History in Nineteenth Century, p.11.

سابعاً: الدوريات:

(1) الأبحاث المنشورة:

- السعيد شعبان الدسوقي إبراهيم: التعليم التنصيري أهدافه وأساليبه، حولية كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة، العدد 33، المجلد الأول..
- عماد حسين: جذور الثقافة الأمريكية في مصر، مجلة المسلم المعاصر، العدد 136، المجلد 34، 2010م.

- ناصر بن إبراهيم عبد الله آل تويم: صموئيل زويمر حياته وجهوده التنصيرية، مجلة كلية الشريعة بالرياض، المملكة العربية السعودية ، 2013م.

(2) المجلات:

أعداد مختلفة من:

- الإسلام (القاهرة)
- الجامعة الإسلامية
- الجامعة العربية
- السياسة
- المؤيد
- الجهاد
- منار الإسلام

المواقع الإلكترونية:

- موسوعة مقاتل من الصحراء <http://www.moqatil.com>
- أخبار الخليج - Akbar.alkaleej.com
- ar.m.wikipedia.org